جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

نقدُ ابنِ مالكٍ مصطلحاتِ ابنِ الحاجبِ في كتابِه (التُّحْفَةُ نقدٌ وتعليقٌ على كافيةِ ابنِ الحاجبِ)

Ibn Malik's criticism of Ibn al-Hajib's terminology in his book (The Masterpiece, Criticism and (Commentary on Ibn al-Hajib's Kafiya

إعـــداد

د. مساعد بن محمد الغفيلي

أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغات والعلوم الإنسانية ـ جامعة القصيم

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الثالث-أغسطس)

(الجزء الثالث (١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083)*

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

نقدُ ابنِ مالكٍ مصطلحاتِ ابنِ الحاجبِ في كتابِه
(التُّحْفَةُ نقدٌ وتعليقٌ على كافيةِ ابنِ الحاجبِ)

مساعد بن محمد الغفيلي

قسم اللغة العربية وآدابها ،كلية اللغات والعلوم الإنسانية ، جامعة القصيم

البريد الإلكتروني: *gfielire@qu.edu.sa*

الملخص

يُعنى هذا البحث بدراسة نقد ابن مالك مصطلحات ابن الحاجب في كتابه (التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب)، وتكمن أهمّيته وقيمته في المكانة العلمية الرفيعة للعالمَين الجليلَين في الدرس النحوي، وما خلّفاه من آثارٍ قيّمةٍ حظيت بعناية النحويّين اللاحقين لهما. ويهدف البحث إلى إبراز العلاقة بين ابن مالك وابن الحاجب تلمذةً وتأثّرًا، ودراسة مواضع النقود، وموقف شرّاح (الكافية) منها موافقةً ومخالفةً، وإبراز القيمة العلمية لها. وقد اشتمل البحث على مقدّمةٍ، وتمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمةٍ، تحدّثت في التمهيد عن العلاقة بين ابن مالك وابن الحاجب، وفي المبحث الأوّل درست مواضع نقود ابن مالك مصطلحات ابن الحاجب، وموقف شرّاح (الكافية) منها موافقةً ومخالفةً، وخصصت المبحث الثاني بالحديث عن القيمة العلمية لهذه النقود، ثمّ خاتمة خلصت إلى نتائج عديدة، من أبرزها: أن مصطلحات ابن الحاجب قد استثارت ملكة ابن مالك النقدية؛ فكان لها نصيبٌ من نقده وتعليقه. ومنها: أن ابن مالك ابتدع مصطلحاتٍ نحويةً جديدةً لم يُسبق إليها، وتابعه عليها بعضُ مَن جاء بعده من النحاة، مثل: مصطلح (النائب عن الفاعل). ومنها: أن ابن مالك لم يكن موفّقًا في بعض نقوده مصطلحات ابن الحاجب، وكان معه الحقُّ في بعضها، وإن ردّها بعض شرّاح الكافية بالإجابة عنها. ثمّ ذيّلت البحث بفهرسٍ لمصادره ومراجعه.

الكلمات المفتاحية : نقد، ابن مالك، ابن الحاجب، المصطلح، الكافية.

Ibn Malik's criticism of Ibn al-Hajib's terminology in his book (The Masterpiece, Criticism and Commentary on Ibn al-Hajib's Kafiya)

Musaed bin Mohamed Al-Ghufaili
Department of Arabic Language and Literature, College of Languages and Human Sciences, Qassim University

Email: *gfielire@qu.edu.sa*

Abstract:

This research is concerned with studying Ibn Malik's criticism of Ibn al-Hajib's terminology in his book (The Masterpiece, Criticism and Commentary on the Kafiya of Ibn al-Hajib), and its importance and value lie in the high scientific standing of the two venerable scholars in the grammatical lesson, and the valuable effects they left behind that received the attention of later grammarians.The research aims to highlight the relationship between Ibn Malik and Ibn al-Hajib in terms of his discipleship and influence, and to study the locations of coins, and the commentators' position on them, agreeing and disagreeing, and highlighting their scientific value.The research included an introduction, a preface, two sections, and a conclusion. In the introduction, I talked about the relationship between Ibn Malik and Ibn al-Hajib. In the first section, I studied the positions of Ibn Malik's coins, Ibn al-Hajib's terminology, and the position of the commentators on Al-Kafiyya regarding them, agreeing and disagreeing, and devoted the second section to talking about value. Scientific knowledge of these coins, then a conclusion that concluded with many results, the most prominent of which is: that Ibn al-Hajib's terminology stimulated Ibn Malik's monetary faculty; She had her share of his criticism and comments. Among them: Ibn Malik invented new grammatical terms that were unprecedented, and some of the grammarians who came after him followed him on, such as: the term (representative of the subject). Among them: Ibn Malik was not successful in some of his coins, according to the terms of Ibn al-Hajib, and he was right in some of them, even if some commentators of al-Kafifa rejected them by answering them. Then I appended the research with an index of its sources and references.

Keywords: *Criticism , Ibn Malik , Ibn Al-Hajib , Term , Al-Kafiya.*

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فتُعَدُّ **(الكافية في النحو)** لابن الحاجب من المقدّمات القيّمة في الدرس النحوي؛ فقد ذاع صيتُها، وعكف عليها العلماءُ حفظًا، ونظمًا، وشرحًا، وتحشيةً، وإعرابًا، ونقدًا، وتعليقًا، واختصارًا لها، وشرحًا لشواهدها، وترجمةً لمتنها إلى لغاتٍ أخرى غير العربية، كالفارسية، والتركية، حتى بلغ كثرةُ اشتغال أحد العلماء بها أنْ نُسب إليها، واشتهر بها، وهو محيي الدين الكافيجي (ت٨٧٩هـ)[(١)]. وقد أوصل بعضهم الشروح والحواشي عليها إلى ما يقرب من مئتي شرحٍ وحاشيةٍ[(٢)]، وعدّ آخرون (الكافية) أشهر المقدّمات النحوية على الإطلاق[(٣)]، قال عنها حاجي خليفة: «وهي مختصَرةٌ معتبَرةٌ، شهرتُها مغنيةٌ عنِ التعريفِ»[(٤)].

ومن أبرز العلماء الذين تناولوا (الكافية) بالنقد والتعليق ابن مالك في كتابه **(التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب)**[(٥)]، ويمثّل ذلك معظم مادّة الكتاب

---

(١) ينظر: الضوء اللامع: ٢٦٠/٧، وشذرات الذهب: ٤٨٨/٩، والفوائد البهيّة: ١٦٩.

(٢) ينظر: مقدّمة تحقيق الكافية في النحو: ٢٩-٥٠، ومقدّمة تحقيق شرح المقدّمة الكافية: ٤٣/١-٥٦، ومقدّمة تحقيق شرح الوافية نظم الكافية: ٢٧-٥٤، وجامع الشروح والحواشي: ١٤١٥/٢-١٤٤١.

(٣) ينظر: مقدّمة تحقيق شرح الوافية نظم الكافية: ٢٦، وابن الحاجب النحوي: آثاره ومذهبه: ٥٦-٥٧.

(٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١٣٧٠/٢.

(٥) حقّقه أحمد علي قائد المصباحي، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى عام ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، وهو المعتَمد في هذه الدراسة. وطُبع هذا الشرح ثلاث مرّات منسوبًا - خطأً - إلى تلميذ ابن مالك بدر الدين بن جماعة:

←←←

العلمية، مع تعليقاتٍ يسيرةٍ يضيفها في تضاعيف أبوابه وفصوله، وقد تنوّع نقده وتعليقه عليها، فشمل: الحدّ، والمصطلح، والعبارة، والمثال، والحكم، والرأي، وغيرها، حيث لا تكاد تخلو صفحةٌ من صفحات (الكافية) من نقدٍ أو تعليقٍ لابن مالك عليها، وهذا ظاهر من عنوان الكتاب؛ ولعلّ هذا ما يميّز شرحه عن بقية الشروح الأخرى.

ولابن الحاجب في (كافيته) عنايةٌ خاصّةٌ بالمصطلحات النحوية؛ ما جعل مصطلحاته تحظى بعناية الشرّاح، فتناولوها بالنقد والإصلاح تارةً، والمتابعة، والتأييد، والدفاع عنها، والجواب عمّا أُورد عليها تارةً أخرى. وقد كان لها نصيبٌ من نقد ابن مالك وتعليقه، تمثّل موقفُ شرّاح الكافية من هذا النقد بين متوقّفٍ فيما قرّره، وموافقٍ له، ومخالفٍ؛ من هنا جاءت فكرةُ هذا البحث الذي يُعنى بدراسة نقد ابن مالك مصطلحات ابن الحاجب في كتابه (**التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب**).

وتكمن **أهميّة البحث** وقيمته في المكانة العلمية الرفيعة للعالمَين الجليلَين في الدرس النحوي، وما خلّفاه من آثارٍ قيّمةٍ حظيت بعناية النحويّين اللاحقين لهما.

ويهدف البحث إلى إبراز العلاقة بين ابن مالك وابن الحاجب تلمذةً وتأثّرًا، ودراسة مواضع النقود، وموقف شرّاح (الكافية) منها موافقةً ومخالفةً، وإبراز القيمة العلمية لها.

←←←

الأولى: باسم (شرح الكافية)، حقّقه/ د. محمد عبد النبي عبد المجيد، ونشرته دار البيان بمصر عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

الثانية: باسم (شرح كافية ابن الحاجب)، حقّقه/ د. محمد محمد داود، ونشرته دار المنار بالقاهرة عام ٢٠٠٠م.

الثالثة: باسم (شرح كافية ابن الحاجب في النحو)، حقّقه/ محمد حسن محمد إسماعيل، ونشرته كتاب – ناشرون ببيروت عام ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

وقد اتبعت في هذه البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك وفقًا للخطوات الآتية:

١- جمع نقود ابن مالك مصطلحات ابن الحاجب في كتابه (التحفة)، وترتيبها حسب موضعها في (الكافية)، وقد بلغت ثمانية نقود.

٢- ذكر نصّ ابن الحاجب الوارد فيه المصطلح المعترَض عليه، ثمّ نصّ ابن مالك موضع النقد، مع تخريج نصّ ابن الحاجب من (الكافية)، ونصّ ابن مالك من (التحفة).

٣- دراسة النقد، وذلك بإيضاح المصطلح المستعمل عند ابن الحاجب، ونقد ابن مالكٍ له، أو لعبارته، مع ذكر التسميات الأخرى للمصطلح في كتبهما الأخرى إن وُجدت.

٤- بيان موقف شرّاح (الكافية) من نقود ابن مالك مصطلحات ابن الحاجب موافقةً ومخالفةً، ورأيي في هذه النقود ما أمكن.

أمّا **الدراسات السابقة** فإنني لم أقف - حسب علمي - على دراسةٍ خاصّةٍ تناولت هذا الموضوع تحديدًا، غير أن هناك دراستين تتصلان به، وإن اختلفتا عنه طبيعةً ومنهجًا، وهما:

١- نقد ابن مالك كافية ابن الحاجب: صوره وأسبابه، باب المنصوبات أنموذجًا، للدكتور محمد عبد الستّار علي أبو زيد، بحث منشور في مجلّة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، المجلّد (٣٥)، الإصدار (١)، العدد (٣)، أبريل ٢٠٢٢م. تناول فيها الباحث نقد ابن مالك الكافية نقدًا عامًّا، شمل: العبارات، والأحكام، والحدود، والأمثلة، والآراء، والتسميات، وغيرها، لكنه لم يتطرّق لنقد المصطلحات، وكانت دراستُه خاصّةً بباب المنصوبات فقط.

٢- المصطلح النحوي الخاصّ عند ابن مالك: دراسة في المنهج والأثر، للدكتور سعد بن عبد الله المحمود، بحث منشور في مجلّة العلوم الإنسانية والإدارية بجامعة المجمعة، العدد (٣٢)، صفر ١٤٤٥هـ/ سبتمبر ٢٠٢٣م. حصر فيها الباحث المصطلحات النحوية التي ابتدعها ابن مالك، محاولًا إثبات نسبتها إليه من نصوصه، أو ممّا حُكي عنه ممّن جاء بعده من النحويّين، وأبان عن منهجه في المصطلح النحوي، وموقف الخالفين له من مصطلحاته، وأثره فيهم.

وقد اشتمل البحث على مقدّمةٍ، وتمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمةٍ:

أمّا **التمهيد**، فقد تحدّثت فيه عن العلاقة بين ابن مالك وابن الحاجب تلمذةً وتأثّرًا.

وأمّا **المبحث الأوّل**، فقد درست فيه مواضع نقود ابن مالك مصطلحات ابن الحاجب، وموقف شرّاح (الكافية) منها موافقةً ومخالفةً.

وأمّا **المبحث الثاني**، فقد خصصته بالحديث عن القيمة العلمية لهذه النقود.

وأمّا **الخاتمة**، فقد دوّنت فيها أبرز ما توصّل إليه البحث من نتائج. تلا ذلك فهرس لمصادر البحث ومراجعه.

آمل أن أكون قد وُفِّقت إلى ما رجوته في هذا العمل وابتغيته، وأسأل اللهَ أن ينفعَني به، وأن ينتفعَ به كلُّ قارئٍ، إنه سميعٌ مجيبٌ، وبالإجابة جديرٌ.

التمهيد

العلاقة بين ابن مالك وابن الحاجب.

الحديث عن طبيعة علاقة ابن مالك بابن الحاجب من جانبين:

الأوّل: تتلمذ ابن مالك على ابن الحاجب.

لم أقف في كتب التراجم التي ترجمت لابن الحاجب أو ابن مالك على ما يفيد أن ابن مالك أخذ عن ابن الحاجب، أو جالسه، لكن ذكر تاج الدين التبريزي (ت٧٤٦هـ) في آخر شرحه لكافية لابن الحاجب أن ابن مالك تتلمذ على ابن الحاجب، وجلس في حلقته، واستفاد من علمه، فقال: «...كان تلميذًا للمصنِّفِ، واستفاد منه، وثَبَتَ عليه حقُّه، ثمّ أضاعه وأساء إليه، وبعدَ موتِه كتب على تصنيفِه طمعًا في أن يصرفَ عزائمَ الناسِ عنه، ويأبى اللهُ إلّا أن يتمَّ نورَه، فلم يُرَاعَ حقَّ رعايتِه، وقُيِّضَ له قرينٌ أساء إليه، وبكلِّ إمكانٍ اعترض عليه، وما أكثرَ ما أورده عليه مثلَ جميعِ ما أورده هو على المصنِّفِ، ولا يُلْصَقُ به، ولا بتصنيفِه!»[(١)].

ففي هذا النصّ إشارةٌ صريحةٌ إلى تتلمذ ابن مالك على ابن الحاجب، وإن كنت لا أتّفق مع التبريزي في اتّهامه ابن مالك بتجاهله لشيخه ابن الحاجب، وتحامله عليه!

وذكر ابن حمدون (ت١٢٣٢هـ) في ترجمته لابن مالك أن ابن الحاجب كان من شيوخه[(٢)].

ونقل بدر الدين الدماميني (ت٨٢٧هـ) ما قاله التبريزي، وشكّك في صحّته، فقال: «... وقد ذكر الشيخُ تاجُ الدينِ التبريزيُّ في أواخرِ (شرحِه للحاجبيّةِ النحويّةِ) أن ابنَ

---

(١) مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلّق بالكلم والكلام، القسم الثاني: ١٤٧٣/٢.

(٢) ينظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على الألفيّة: ١٤/١.

مالكٍ جلس في حلقةِ تدريسِ ابنِ الحاجبِ – رحمه الله –، وأخذ عنه، واستفاد منه، ولم أقفْ على ذلك لغيرِه، ولا أدري مِن أين أخذه؟! واللهُ أعلمُ بحقيقةِ الحالِ!»[١].

ونقل محمد الخضري (ت١٢٨٧هـ) كلامَ التبريزي، وتشكيكَ الدماميني فيه[٢].

وذكر صلاح الدين الصفدي أن ابن مالك كان يقول عن ابن الحاجب: إنه أخذ نحوه من صاحب (المفصّل) – يعني الزمخشري –، وصاحب (المفصّل) نحويّ صغير[٣]! ونقل ذلك عن الصفدي جلال الدين السيوطي[٤]، وأحمد المَقَّري التلمساني[٥].

إذن تتلمذُ ابن مالك على ابن الحاجب، وأخذُه عنه، ومجالستُه له، ثابتةٌ لا شكَّ فيها، أمّا تشكيك الدماميني في ذلك، وما ذكره الصفدي عنه في حقّ شيخه، فلا ينهضان دليلًا قاطعًا على نفي جلوس ابن مالك في حلقة ابن الحاجب، وأخذه عنه، لأسبابٍ منها[٦]:

١- أن التبريزي أقرب إلى عصر ابن مالك من الدماميني، فقد التقى بأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ونقل كثيرًا من آرائه في شرحه على الكافية، كما نقل كثيرًا من آراء ابن مالك، وأبو حيّان من تلاميذ ابن مالك، وما نقله التبريزي أوثق من قول الدماميني المتأخّر عنه بقرنٍ من الزمن تقريبًا.

---

(١) تعليق الفرائد: ١/٢٩-٣٠.

(٢) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١/٧.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات: ٣/٢٨٨، ١٩/٣٢٤.

(٤) ينظر: بغية الوعاة: ١/١٣٤.

(٥) ينظر: نفح الطيب: ٢/٢٢٥.

(٦) ينظر: ابن الحاجب النحوي: آثاره ومذهبه: ٤٦-٤٧، ومقدّمة تحقيق شرح المقدّمة الكافية: ١/٣٣-٣٥.

٢- أن ابن مالك رحل من بلده المغرب إلى مصر، ثمّ إلى الشام، وعلماء النحو واللغة المُبَرَّزون لا يزيدون على أصابع اليد الواحدة؛ فمن المستبعد إذن أن يلتقي بعلم الدين السخاوي وابن يعيش وغيرهما، ولا يلتقي بابن الحاجب.

٣- أن ابن مالك ممّن شرحوا كافية الحاجب، وله عليها نقود، وتعليقات، واستدراكات.

٤- أن ابن مالك سمّى بعض مصنَّفاته بأسماء بعض مصنَّفات شيخه ابن الحاجب كما سيأتي قريبًا.

٥- أن ما نقله الصفدي وغيره عن ابن مالك يمكن أن يُفهم منه اختلافُه مع شيخه ابن الحاجب في بعض الآراء، والاختلاف بين الأستاذ وتلميذه أمرٌ واردٌ، وليس فيه دليلٌ على نفي مجالسته له، أو أخذه عنه.

الثاني: تأثّره به.

يظهر تأثّرُ ابن مالك بأستاذه ابن الحاجب جليًّا في أمورٍ، وهي:

الأوّل: التأليف.

ألّف ابن الحاجب مقدّمتين في النحو والصرف، وهما: (الكافية) و(الشافية)، وشَرَحَهما باسم (شرح المقدّمة الكافية) و(شرح الشافية)، كذلك ابن مالك ألّف مقدّمتين في النحو، وهما: (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) و(عُمْدَة الحافظ وعُدَّة اللافظ)، وشَرَحَهما باسم (شرح التسهيل) و(شرح عمد الحافظ وعدّة اللافظ). ونظم ابن الحاجب أيضًا أرجوزةً في النحو، وهي (الوافية نظم الكافية)، وشَرَحَها باسم (شرح الوافية نظم الكافية)، كذلك نظم ابن مالك أرجوزتين في النحو والصرف، وهما:

(الخلاصة) المشهورة بـ (الألفيّة)، و(الكافية الشافية)، وشَرَحَ الثانية باسم (شرح الكافية الشافية)، ويُسمّى هذا الشرح أيضًا (الوافية)[١].

الثاني: تسمية الكتب.

اقتفى ابن مالك أثر ابن الحاجب في تسمية مؤلَّفاته، فابن الحاجب سمّى متنه في النحو (الكافية)، ومتنه في الصرف (الشافية)، وابن مالك سمّى منظومته الطويلة في النحو والصرف (الكافية الشافية). وسمّى ابن الحاجب أيضًا منظومته في النحو (الوافية نظم الكافية)، كذلك أطلق ابن مالك اسم (الوافية) على شرحه لمنظومته الطويلة في النحو والصرف (الكافية الشافية)[٢].

الثالث: شرح مقدّمته في النحو (الكافية).

شرح ابن مالك هذه المقدّمة في كتابٍ اسمه (التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب)[٣]، وهو موضوع دراستنا هذه، تناول فيه ابن مالك عبارات (الكافية) بالنقد والتعليق، مع بعض التعقيبات والاستدراكات والمآخذ عليها.

الرابع: تبنّي آراءه التي انفرد بها.

من مظاهر تأثّر ابن مالك بابن الحاجب أنه تبنّى بعض آرائه التي انفرد بها، لكنه لم يُشر في أيٍّ منها إلى أسبقيّته إليها، بل إن ابن مالك لم يصرّح باسم ابن الحاجب البتّة في جميع كتبه[١]، على الرغم من أنه شرح كافيته!

---

(١) ينظر: تأثّر ابن مالك في كتبه بابن الحاجب: ٤٠٣.

(٢) ينظر: مقدّمة تحقيق شرح المقدّمة الكافية: ٣٤/١، ومقدّمة تحقيق الفوائد الضيائيّة: ٣٠/١، وابن الحاجب النحوي: آثاره ومذهبه: ٤٧، وتأثّر ابن مالك في كتبه بابن الحاجب: ٤٠٣-٤٠٤.

(٣) ينظر: ابن الحاجب النحوي: آثاره ومذهبه: ٤٧، وتأثّر ابن مالك في كتبه بابن الحاجب: ٤٠١-٤٠٣.

وقد استبعد د. موسى الموسى[٢] أن يكون سبب ذلك تعصّب ابن مالك للمغاربة، أو المعاصرة بينهما، وأرجع ذلك إلى التشابه الكبير بين الشخصيتين المتمثّلة في الجرأة بالطرح، والثقة بالنفس؛ ممّا كان لهذا التشابه بينهما أثرٌ في إذكاء روح المنافسة والتحدّي في نفس ابن مالك تجاه ابن الحاجب؛ ممّا أوجد في نفسه شعورًا بالغيرة منه، حتى أوصله ذلك إلى تجاهله، والتقليل من شأنه، وأيّد ذلك بما نُسب لابن مالك من أنه كان يقول عن ابن الحاجب: إنه أخذ نحوه من صاحب (المفصّل) – يعني الزمخشري –، وصاحب (المفصّل) نحويّ صغير[٣]! وعزّز هذا التأييد بما أورده ابن حمدون عنه من أنه كان لا يقبل عثرةً من شيخه ابن الحاجب[٤]!

وقد نقل الصفدي عن ابن مالك أنه كان يقول عن (الكافية): «هذه كافيةٌ، ولكنها ليست شافيةً!»[٥].

←←←

(١) جمع د. موسى الموسى مواضع تأثّر ابن مالك في آرائه النحوية بابن الحاجب، وأشار إلى أن بعض النحويّين المتأخّرين – كأبي حيّان، وابن عقيل، وناظر الجيش – قد تنبّهوا إلى أسبقيّة ابن الحاجب إلى تلك الآراء. ينظر: تأثّر ابن مالك في كتبه بابن الحاجب: ٤٠٥–٤٣١. وينظر في هذا أيضًا: مقدّمة تحقيق شرح المقدّمة الكافية: ١/١٢٧–١٤٣، ومقدّمة تحقيق الفوائد الضيائية: ١/٢٩.

(٢) ينظر: تأثّر ابن مالك في كتبه بابن الحاجب: ٤٠٠–٤٠١.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات: ٣/٢٨٨، ١٩/٣٢٤، وبغية الوعاة: ١/١٣٤، ونفح الطيب: ٢/٢٢٥.

(٤) ينظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على الألفيّة: ١/١٤.

(٥) الوافي بالوفيات: ١٩/٣٢٤.

المبحث الأوّل

نقد ابن مالك مصطلحات ابن الحاجب.

تتبّع ابن مالك مصطلحات ابن الحاجب في (كافيته)، وعرضها على ميزان النقد والتمحيص؛ بهدف تقويمها وإصلاحها، وقد جاء نقده لها وتعليقه عليها في المواضع الآتية:

الموضع الأوّل:

قال ابن الحاجب: «ومِن خواصِّه: دخولُ اللامِ...»[١].

قال ابن مالك: «ولو قال: (دخولُ آلةِ التعريفِ)، لكان أحسنَ؛ لِيُدْخِلَ لغةَ طيِّئٍ، في مثلِ قولِه: – صلّى اللهُ عليه وسلّم –: (ليس منَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ)[٢]؛ إذِ الميمُ عندَهم بدلٌ مِن لامِ التعريفِ. ومنه:

ذَاكَ خَلِيْلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِيَ بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ[٣]

ولَمَا وَرَدَ عليه الألفُ واللامُ الموصولةُ؛ لدخولِها على الفعلِ، كقولِه:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُوْمَتُهُ وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[٤]

---

(١) الكافية: ٥٩–٦٠.

(٢) مسند الإمام أحمد: ٧٥/١٧.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لبُجَير بن عَنَمَة الطائي في المؤتلف والمختلف: ٧١، واللسان: ٢٩٧/١٢ (سلم)، ٤٥٩/١٥ (ذو)، والمقاصد النحوية: ٤٢٩/١، وشرح شواهد المغني: ١٥٩/١، وشرح شواهد شرح الشافية: ٤٥١/٤.

(٤) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف: ٥٢١/١، واللسان: ٩/٦ (أمس)، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٣٨، والمقاصد النحوية: ١٧٤/١، والتصريح: ٣٨/١، ١٤٢، والخزانة: ٣٢/١. وليس في ديوانه.

ولاماتُ الابتداءِ، والجرِّ، وجوابُ (لو) و(لولا)؛ لأنه قال: (واللامُ)، ولم يتقدّمْ معهودٌ يَرْجِعُ العهدُ إليه»[1].

دراسة النقد:

ذكر ابن الحاجب أن من خواصّ الاسم (اللام)، فأورد عليه ابن مالك بأن في هذا إطلاقًا للمصطلح، وأن الأولى التعبير بمصطلح أكثر دقّةً وشمولًا منه، وهو (آلة التعريف)؛ لأنه يُدخل لغةَ طيِّئ التي تُبدل لام (أل) التعريف ميمًا[2]، ويُخرج (أل) الموصولة؛ لدخولها على الفعل، وكذا يُخرج لامات الابتداء، والجرّ، وجواب (لو) و(لولا).

كما أورد عليه بأنه إن كان يريد باللام (لام التعريف)، فإنه لم يتقدّم معهودٌ في كلامه يرجع إليه العهدُ.

أمّا موقف شرّاح (الكافية) من إيراد ابن مالك على ابن الحاجب، فقد ذكر كثيرٌ منهم – ممّن اطّلعت على شروحهم – هذا الإيراد، وبعضهم اختصره، وبعضهم زاد عليه، لكنهم جميعًا لم يعزوه إليه، وقد تباين موقفُهم من ذلك على النحو الآتي:

من الشرّاح مَن تابع ابن مالك في ذلك الإيراد، ولم يزد عليه، ومن هؤلاء: ركن الدين الإستراباذي، يقول: «ولو قال: (دخولُ حرفِ التعريفِ)، لكان أصوبَ؛ لعمومِه»[3].

ومنهم أيضًا: الرصّاص، يقول: «كان الأولى أنْ يقولَ: (دخولُ حرفِ التعريفِ)، كما قاله الزمخشريُّ؛ ليدخلَ (أَمْ رَجُلُ) في لغةِ طيِّئٍ»[4].

---

(١) التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب: ٩٢-٩٣.

(٢) تُنظر لغة طيِّئ في: المفصّل: ٣٣٣، وشرح الكافية الشافية: ١/١٦٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/٥٠٠.

(٣) البسيط في شرح الكافية: ١/١٤٢.

(٤) منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب: ١/١٣٨.

وممّن ذكر إيراد ابن مالك ولم يزد عليه: الخُبَيصي[١]، وابن أبي القاسم القرشي[٢].

ومنهم مَن تابعه في ذلك الإيراد، وزاد عليه، ومن هؤلاء: ابن جمعة الموصلي، يقول: «فلو قال: (دخولُ حرفِ التعريفِ)، لكان أجودَ؛ أمّا أوّلًا: فلأنه كان يَعُمُّ اللامَ والميمَ، كما في اللغةِ الطائيةِ، فإنهم يُبدلون اللامَ ميمًا، وأمّا ثانيًا: فلأن التعريفَ عندَ سيبويهِ باللامِ فقط، والألفُ أُتِيَ بها توصّلًا إلى النطقِ بالساكنِ، وعندَ الخليلِ المعرَّفُ كلاهما، فهما عندَه بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، كـ (قد) و(هل)، فلو قال: (حرفُ التعريفِ)، لكان شاملًا للمذهبين»[٣].

ومنهم أيضًا: ابن النحويّة، يقول[٤]: «إنْ أراد بقولِه: (دخولُ اللامِ) مطلقَ اللامِ، وَرَدَ عليه لامُ الابتداءِ، والجرِّ، ونحوهما، وإنْ أراد (لامَ التعريفِ)، فلم يتقدّمْ معهودٌ يَرْجِعُ إليه العهدُ. وكان الأولى أنْ يقولَ: (حرفُ التعريفِ)، أو (آلةُ التعريفِ)؛ ليشملَ مذهبَ سيبويهِ في أنه اللامُ وحدَها، ومذهبَ الخليلِ في أنه كـ(هل) و(بل)، ولغةَ طيِّئٍ في إبدالِهم منَ اللامِ ميمًا، نحو:

... ... يَرْمِي وَرَائِيَ بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ».

ومنهم أيضًا: نجم الدين القَمُولي، يقول: «والشيخُ أشار بقولِه: (دخولُ اللامِ) إلى مذهبِ سيبويهِ، غيرَ أنه يَرِدُ عليه اللامُ الداخلةُ في جوابِ القسمِ، واللامُ الموطِّئةُ للقسمِ، ولامُ الأمرِ، واللامُ الفارقةُ بينَ (إن) المخفّفةِ والنافيةِ، واللامُ الزائدةُ، ولامُ الابتداءِ؛ فإنها قد تدخلُ على الفعلِ للتوكيدِ، كقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحكُمُ

---

(١) ينظر: الموشّح على كافية ابن الحاجب في النحو: ١/١٠-١١.

(٢) ينظر: البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية: ٢٣.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب: ١/٨٩.

(٤) ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب: ١٦.

بَينَهُم﴾[1]، فهذه كلُّها تدخلُ على الأفعالِ، فلو قال: (وآلةُ التعريفِ)، لسَلِمَ مِن هذا الإيرادِ، ولدخل فيه الميمُ التي هي آلةُ التعريفِ في لغةِ هذيلٍ المبدلةُ منَ اللامِ، كقولِه – عليه السلامُ – على لغتِهم: (ليس منَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ)، أي: ليس منَ البرِّ الصيامُ في السفرِ. ولامُ الجرِّ يصحُّ دخولُها في هذه الخاصّةِ؛ لأنها تختصُّ بالأسماءِ، لكنه لم يُرِدْهَا، إنما أراد لامَ التعريفِ فقط»[2].

وممّن ذكر هذا الإيراد وزاد عليه: تقي الدين النيلي[3]، وصلاح بن علي بن أبي القاسم[4]، وأبو تُراب الشيرازي[5].

ومنهم مَن اعتذر لابن الحاجب، ودافع عنه، وانتصر له من ابن مالك، وأجاب عن إيرادات ابن مالك عليه وإن لم يصرّح باسمه، ومن هؤلاء: جلال الدين الغجدواني، فقد اعتذر لابن الحاجب، فقال: «وكأنّ المصنِّفَ لا يَعْبَأُ بميمِ التعريفِ لقلّتِها؛ فلم يَقُلْ: (حرفُ التعريفِ)»[6].

ومنهم: تاج الدين التبريزي، فقد ذكر إيراد ابن مالك على ابن الحاجب، وأجاب عنه، وانتصر لابن الحاجب كعادته، فقال: «فإن قيل: يجبُ أنْ يقولَ: (ومِن خواصِّه: دخولُ آلةِ التعريفِ)؛ ليدخلَ فيه اللامُ والميمُ في لغةِ طيّئٍ، نحو ما رواه نَمِرُ بنُ تولبٍ عن رسولِ اللهِ – صلّى اللهُ عليه وسلّم –: (ليس منَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ)؛ فإن الميمَ عندَهم مبدلةٌ مِن لامِ التعريفِ، ومنه قولُ الشاعرِ:

---

(١) من الآية (١٢٤) من سورة النحل.

(٢) شرح نجم الدين القَمُولي على الكافية (من أوّل الكتاب إلى أوّل المنصوبات): ٦٣-٦٤.

(٣) ينظر: التحفة الشافية في شرح الكافية: ١/١٢.

(٤) ينظر: النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب: ١/٧٧.

(٥) ينظر: عفو العافية في شرح الكافية: ١/٣٦-٣٧.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب: ١٢.

ذَاكَ خَلِيْلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِيَ بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

ليخرجَ لامُ الموصولِ، ولامُ الابتداءِ، والزائدةُ في جوابِ (لولا)، وغيرُ ذلك، واللامُ الزائدةُ الداخلةُ على الأعلامِ والتمييزِ، نحو قولِه:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهْ[١]

وقولِه:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوْهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[٢]

أي: وطبتَ نفسًا. لأنه قال: (واللامُ)، ولم يَجْرِ عهدٌ؛ فيشمل الكلَّ.

والجوابُ: أن الميمَ في الأصلِ ليس موضوعًا للتعريفِ، والخواصُّ المذكورةُ هاهنا هي التي وُضعت بحسبِ الأصلِ، فإن الميمَ مبدلةٌ عن لامِ التعريفِ على ما ذكره هذا المعترِضُ أيضًا، وكذلك صاحبُ (المفصّلِ)[٣]، و(المقرّبِ)[٤]، والزنجانيُّ[٥]، وغيرُهم. وقال المصنِّفُ في (شرحِ المفصّلِ)[٦]: وإبدالُ الميمِ منَ اللامِ لغةٌ ليست بالقويّةِ،

---

(١) البيت من الطويل، وهو لابن ميّادة. ينظر: شعره: ١٩٢. وفيه: «بأَحْنَاء» مكان «بأَعْبَاء». ونُسب إلى جرير في اللسان: ٣٩٢/٨ (وسع)، وليس في ديوانه.

(٢) البيت من الطويل، وهو لرشيد بن شهاب اليشكري في المفضّليات: ٣١٠، والمقاصد النحوية: ٤٧٠/١، والتصريح: ١٥١/١، ٣٩٤. وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٣٢٤/١، والجنى الداني: ١٩٨، وتخليص الشواهد: ١٦٨.

(٣) ينظر: ٣٣٣.

(٤) ينظر: ١٧٧/٢.

(٥) ينظر: الكافي شرح الهادي: ١١٩٣/٣.

(٦) الإيضاح في شرح المفصّل: ٤٠٦/٢.

يجعلون لامَ التعريفِ ميمًا. فإذن ذِكْرُ (آلةِ التعريفِ) ليدخلَ فيه الميمُ الذي ليست موضوعًا للتعريفِ فاسدٌ.

ويقوّي ما ذُكر أنهم يقولون: حروفُ[1] المشبّهة بالفعلِ ستّةٌ، وعلى هذا قولُ القائل: يلزمُ أنْ يكونَ أكثرُ مِن جملتِها حينئذٍ (عَنَّ) بدال العينِ عنِ الهمزةِ، و(العين)[2] بدال النونِ عنِ اللامِ، و(لأَنَّ)، وغيرُها، لكنّ هذا لم يقلْه أحدٌ.

وأمّا قولُ المصنّفِ: (واللامُ): اللامُ فيه للعهدِ الذهني، وإنْ لم يَجْرِ ذكرُه في اللفظِ، كما في قولِه: (الصلاةُ عِمَادُ الدينِ، فمَن تركها فقد هدم الدينَ)، فكأنه قال: دخولُ اللامِ المعهودِ للتعريفِ، فيخرجُ لامُ الابتداءِ، أو الزائدةُ في جوابِ (لولا)، وغيرُ ذلك.

قولُه: (ليخرجَ لامُ الموصولِ، والزائدةُ في العَلَمِ والتمييزِ). قلنا: اللامُ في هذه المواضعِ الثلاثةِ هي اللامُ التي مِن خواصِّ الاسمِ، ودخلت في الأسماءِ، فخروجُها مَفْسَدَةٌ، وكونُها زائدةً في هذه المواضعِ لا يمنعُ كونَها مِن خواصِّه؛ فإن مثلَ (مِن) و(الباء) الجارَّتين يقعان زائدتين في قولِنا: جاءني مِن أحدٍ، وما زيدٌ بقائمٍ، مع أنهما لا يخرجان عن كونِهما مِن خواصِّ الاسمِ، على أنَّا لا نسلّمُ أنها زائدةٌ في الأعلامِ؛ فإن العَلَمَ المشتركَ إذا أُريد أنْ يتناولَ بواحدٍ منَ المسمّى به يجري مجرى رجلٍ وفرسٍ، ثمّ أُدخل اللامُ عليه؛ فإذن يكونُ للتعريفِ. نصّ عليه العلماءُ...»[3].

---

(١) كذا، والصواب: «الحروف».

(٢) كذا، والصواب: «لَعَنَّ».

(٣) مبسوط الأحكام، القسم الأوّل: ١/٣٧-٤٢.

ومنهم: أبو الثناء الأصفهاني، فقد بيّن مراد ابن الحاجب بـ (اللام)، وذكر إيراد ابن مالك عليه، والجواب عنه، فقال: «وأراد بـ (اللامِ): لامَ التعريفِ، لا لامَ الابتداءِ، واللامَ الذي هو جوابُ (لو) و(لولا)»[١].

وقال أيضًا: «وقيل: يردُ عليه لامُ الابتداءِ، واللامُ الذي هو جوابُ (لو) و(لولا)؛ فإن (اللامَ) يشملُ الجميعَ، ولم يتقدّمْ معهودٌ يرجعُ العهدُ إليه. وأُجيب: بأنه وإنْ لم يتقدّمْ معهودٌ يرجع العهدُ إليه، لكن بسببِ شهرةِ اللامِ في التعريفِ، وكثرةِ استعمالِه فيه، صار كالشيءِ الحاضرِ؛ فيكونُ العهدُ يرجعُ إلى ما هو كالحاضرِ.

وقيل: لو قال: (دخولُ آلةِ التعريفِ)، لكان أحسنَ؛ لتدخلَ لغةُ طيِّئٍ فيه، مثلُ قولِه – صلّى اللهُ عليه وسلّم –: (ليس منَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ)؛ إذِ الميمُ عندَهم مبدلةٌ مِن لامِ التعريفِ... أُجيب: بأنه ما قَصَدَ إلّا ذكرَ بعضِ الخواصِّ المشهورةِ، و(أَمْ) ليست بمشهورةٍ في التعريفِ؛ فلهذا لم يُذْكَرْ بلفظٍ يتناولُه»[٢].

وقال أيضًا: «وقد أُورد على طَرْدِ هذه الخاصّةِ بأن الاسمَ غيرُ مختصٍّ باللامِ؛ فإنه يدخلُ الفعلَ المضارعِ، كقولِ الفرزدقِ:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُوْمَتُهُ وَلَا البَلِيْغِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالرَّشَدِ

وقولِ الطُّهَوِيِّ:

يَقُوْلُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

---

(١) شرح كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب: ٨٢/١.

(٢) شرح كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب: ٨٤/١.

وَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوْعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ ذَا الشِّيْخَةِ اليُتَقَصَّعُ[1]

... وقد أُجيب عنه بوجهين[2]:

أحدُهما: أن هذا مِن ضرورةِ الشعرِ؛ فلا يُعْبَأُ به، كصرفِ ما لا ينصرفُ، وغيرِه منَ الضروراتِ.

والثاني: أن الألفَ واللامَ بمعنى (الذي)، وقد دخلت على الفعلِ كما دخل (الذي يُرْضَى)، و(الذي يُجَدَّعُ)، و(الذي يُتَقَصَّعُ).

وفيه نظرٌ؛ فإن الأوّلَ يُشْعِرُ بأن ما كان مِن خواصِّ الاسمِ يجوزُ أنْ يدخلَ الفعلَ لضرورةِ الشعرِ، والثاني يقتضي جوازَ دخولِه على الماضي أيضًا، وليس كذلك، وأيضًا لا يكونُ حينئذٍ جوابًا للاعتراضِ، بل تسليمًا لورودِه، والصحيحُ ما ذكره المصنِّفُ في (شرحِ المفصّلِ)[3]: أنه مردودٌ لا يُعْتَدُّ به، ثمّ نبّه على وَهَمِ الشاعرِ وقال: كأن الشاعرَ لمّا رأى ههنا الألفَ واللامَ بمعنى (الذي) وَصَلَها بما يُوْصَلُ قبلَ الألفِ واللامِ»[4].

ومنهم: يعقوب بن حاجي عوض، فقد افترض الإيراد الذي أورده ابن مالك على ابن الحاجب، وأجاب عنه، فقال: «فإنْ قلتَ: لِمَ لَمْ يقلْ: (التعريف)، مع أن القولَ بذلك يفيدُ الشمولَ للميمِ، كما في قولِه – عليه السلامُ –: (ليس منَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لذي الخِرَق الطُّهَويّ في: النوادر: ٢٧٦، واللسان: ٤١/٨ (جدع)، وتخليص الشواهد: ١٥٤، وشرح شواهد المغني: ١٦٢/١، والمقاصد النحوية: ٤٣١/١، والخزانة: ٣١/١، ٣٤–٣٥، ٤٨٢/٥.

(٢) المجيب هو الرضي. ينظر: شرح الكافية: ٢٩/١–٣٠.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: ٦٧/١.

(٤) شرح كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب: ٨٥/١–٨٦.

امْسَفَرِ)؟ قلتُ: إمّا اعتبارًا لكونِه في الأصلِ لامًا، أو لعدمِ اعتدادِه؛ لعدمِ اشتهارِه وقلّتِه»[١].

ومنهم: سراج الدين الحلبي، فقد اعتذر لابن الحاجب، فقال: «قولُه: (فاللفظيُّ دخولُ لامِ التعريفِ)، وفي المفصّلِ[٢]: (حرفُ التعريفِ)، وهذه العبارةُ أولى مِن عبارةِ الكافيةِ؛ لأن عبارتَه تشملُ اللامَ، والميمَ في مثلِ قولِه – صلّى اللهُ عليه وسلّم –: (ليس منَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ)، وعبارتُها تشملُ اللامَ فقط. ولعلّ عدمَ اعتبارِ الشيخِ الحاجبيِّ الميمَ؛ لأنها مبدلةٌ منَ اللامِ في الحديثِ المذكورِ، واللامُ أشهرُ وأكثرُ استعمالًا»[٣].

ومنهم: عصام الدين الإسفراييني، فقد بيّن علّة اختيار ابن الحاجب (اللام)، وضعّف إيراد ابن مالك عليه، وأجاب عنه، فقال: «ونبّه على أن المختارَ عندَه أن حرفَ التعريفِ هو اللامُ، كما هو مذهبُ سيبويهِ، دونَ (أَلْ) على وزنِ (هَلْ) على مذهبِ الخليلِ... وبهذا ظهر ضعفُ ما قيل: إنه لو قال: (حرفُ التعريفِ)، لكان أشملَ؛ لدخولِ ميمِ التعريفِ فيه، كما في قولِه – عليه السلامُ –: (ليس منَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ)، لكنْ في إطلاقِ اللامِ أنه يشملُ لامَ الأمرِ، ولامَ جوابِ (لو)، ولامَ جوابِ القسمِ، ولامَ الابتداءِ، معَ اختصاصِ بعضٍ منها بالفعلِ، وشمولِ بعضٍ له، وكأنه اعتمد على أن اللامَ بإطلاقِه منصرفٌ إلى لامِ التعريفِ. ولا يضرُّ خروجُ اللامِ الموصولةِ حينئذٍ؛ لأنه ليس لها كثرةُ لامِ التعريفِ؛ لأنها داخلةٌ على اسمِ الفاعلِ واسمِ

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب: ٢٤٠.

(٢) ينظر: ٣٣.

(٣) كشف الوافية في شرح الكافية: ٣٧-٣٨.

المفعولِ اللذين هما في معنى الفعلِ، كما في الرضيِّ؛ لأنه لا يمنعُ الاختصاصَ بالفعلِ»[١].

وبمثل هذه الأجوبة دفع الخالدي[٢]، والجامي[٣]، والكيلاني[٤] نقد ابن مالك، ومَن تابعه عليه.

وقد لخّص السيوطي هذا الإيراد، والجواب عنه، فقال: «وتختصُّ (الكافيةُ) بإيرادٍ، وهو أن اللامَ صادقةٌ بلامِ الابتداءِ، أو اللامِ التي في جوابِ (لولا) و(لو)، ولم يتقدّمْ معهودٌ. وأُجيب: بأنه وإنْ لم يتقدّمْ معهودٌ، فقد مضت شهرةُ اللامِ في التعريفِ، وكَثُرَ استعمالُها فيه حتى صار كالشيءِ الحاضرِ؛ فيَرْجِعُ إليه العهدُ. ثمّ التعبيرُ بـ(أل) يناسبُ مذهبَ مَن يرى أن المُعَرَّفَ مجموعُهما، والتعبيرُ بـ(اللامِ) يناسبُ مَن يرى أن المُعَرَّفَ اللامُ فقط؛ فلا يُعْتَرَضُ على واحدٍ منهما مِن هذه الحيثيّةِ»[٥].

ويمكن تلخيص أجوبة شرّاح الكافية عن إيرادات ابن مالك على ابن الحاجب في الآتي:

١- أن ابن الحاجب قَصَدَ ذِكْرَ بعض خواصّ الاسم المشهورة، ولم يذكر ميم التعريف المبدَلة من اللام؛ لقلّتها، ولعدم شهرتها في التعريف.

٢- أن إبدال الميم من لام التعريف لغةٌ ليست قويّةً.

---

(١) شرح العصام على كافية ابن الحاجب: ٥٢.

(٢) ينظر: بُغية الطالب ومُنية الراغب على مقدّمة ابن الحاجب: ١٣٣.

(٣) ينظر: الفوائد الضيائية: ١/١٨٤-١٨٥.

(٤) ينظر: حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب: ٣١.

(٥) النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة: ١/٨٢. وينظر: همع الهوامع: ١/١٠-١١.

٣- أن الميم ليست موضوعةً للتعريف في الأصل، وما ذُكر من خواصّ الاسم هو الموضوع بحسب الأصل.

٤- أن الميم في الأصلِ لامٌ.

٥- أنه وإن لم يتقدّم معهودٌ يرجع العهدُ إليه، لكن بسببِ شهرةِ اللامِ في التعريفِ، وكثرةِ استعمالِه فيه، صار كالشيء الحاضر؛ فيكون العهدُ يرجع إلى ما هو كالحاضر.

٦- أن التعبيرَ بـ (أل) يناسب مذهبَ مَن يرى أن المُعَرَّفَ مجموعُ الألف واللام، وهو مذهب الخليل، والتعبيرَ بـ (اللامِ) يناسب مَن يرى أن المُعَرَّفَ اللامُ فقط، وهو مذهب سيبويه[1]؛ فلا يُعْتَرَضُ على واحدٍ منهما من هذه الحيثيّة.

ويُلحظ ممّا سبق أن موقف شرّاح (الكافية) من نقد ابن مالك ابن الحاجب تعبيره بـ (اللام) بدلًا من (آلة التعريف) قد تفاوت بين متابعٍ له دون زيادةٍ على ما قال، ومتابعٍ له مع زيادةٍ على ما قال، ومعتذرٍ لابن الحاجب، ومدافعٍ عنه.

ويظهر لي أن إطلاق ابن الحاجب (اللام) له ما يبرّره؛ وذلك لأن طبيعة المقدّمات النحوية تتطلّب الاختصار في الألفاظ، وبيانُه أن المراد بهذه (اللام) هي لام التعريف في (شرح المقدّمة الكافية) وكتبه الأخرى يقوّي ما ذكرت، قال في (شرح المقدّمة الكافية)[2]: «قولُه: (ومِن خواصِّه: دخولُ اللامِ)، أي: للتعريفِ، نحو: الرجل،

---

(١) ينظر الخلاف بين سيبويه والخليل في هذه المسألة في: الكتاب: ٣/٣٢٤-٣٢٥، ٤/١٤٧، ١٤٨، والمفصّل: ٣٣٢-٣٣٣، وشرح الكافية الشافية: ١/١٦٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/٤٨٩-٥٠٠، ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه: ٣٩-٤٣.

(٢) ١/٢٣٠.

والغلام». ومثل ذلك فعل في (شرح الوافية نظم الكافية)[١]، و(الإيضاح في شرح المفصّل)[٢].

الموضع الثاني:

قال ابن الحاجب: • مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه»[٣].

قال ابن مالك: «الأولى: (النائبُ عنِ الفاعلِ)؛ لأن الثانيَ مِن بابِ (عَلِمْتُ)، وهو والثالثُ مِن بابِ (أَعْلَمْتُ)، إذا أقمتَ أحدَ المفاعيلِ مَقَامَ الفاعلِ – منصوباتٌ، وهنّ مفاعيلُ ما لم يُسَمَّ فاعُله، سِيَّمَا على مذهبِ مَن فرّق بينهما»[٤].

دراسة النقد:

ذكر ابن الحاجب مصطلح (مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه) للتعبير به عن المفعول به الذي حُذف فاعلُه وأُقيم هو مُقَامَه، فأورد عليه ابن مالك بأن الأولى التعبير بمصطلح (النائب عن الفاعل)؛ معلِّلًا ذلك بأن المفعول به الثاني من باب (عَلِمْتُ)، والثاني والثالث من باب (أَعْلَمَتُ)، إذا أقمتَ أحدها مَقَامَ الفاعل – منصوباتٌ، وهنّ مفاعيل ما لم يُسَمَّ فاعلُه.

وقد أسقط تاج الدين التبريزي اعتراض ابن مالك – وإنْ لم يصرّح باسمه على عادته! – على ابن الحاجب، وأجاب عنه بأنه لا يُسَلَّمُ له بأن المفاعيل المذكورة ليست من مفاعيل ما لم يُسَمَّ فاعله؛ لأن مصطلح (مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله) هو المسند إليه، وهذه المفاعيل ليست كذلك، وأنه إن سُلِّمَ له أنها من تلك المفاعيل،

---

(١) ينظر: ١٢٦.

(٢) ينظر: ٦٦/١.

(٣) الكافية: ٧٢.

(٤) التحفة: ١٢٧.

لكن لا يُسَلَّمُ له أن كلَّ مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعله يجب أن يكون مرفوعًا، بل يجب ذلك إذا أُقيم مُقَامَه، وهنا لم يُقَامَا مُقَامَه، فقال: «قال بعضُهم: (والأولى أن يقولَ: النائبُ عنِ الفاعلِ)، يعني في تعريفِه؛ لأن الثانيَ مِن بابِ (عَلِمْتُ)، لا مِن بابِ (أَعْلَمْتُ)، إذا أُقيم غيرُهما مُقَامَ الفاعلِ فبقيا منصوبين، وهما مِن مفاعيلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه. والجوابُ عنه: بأنّا لا نسلّمُ أنه مِن مفاعيلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ فإن ذلك الاصطلاحَ هو المسندُ إليه، والمفعولان ليسا كذلك، ولئن سَلَّمْنَا أنهما مِن مفاعيلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، لكنْ لا نُسَلِّمُ أن كلَّ مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعلُه يجبُ أنْ يكونَ مرفوعًا، وإنما يجبُ ذلك إذا أُقيم مُقَامَه، وهاهنا لم يُقَامَا مُقَامَه؛ فسقط الاعتراضُ»[(١)].

أمّا بقيّة شرّاح الكافية فلم أقف لهم على رأيٍ فيما أورده ابن مالك على ابن الحاجب.

فـ (النائب عن الفاعل) اصطلاحٌ استحدثه ابن مالك، والتزم به في جميع مصنَّفاته الأخرى[(٢)]، وقد ذكر أبو حيّان أن ابن مالك هو أوّل من استعمل مصطلح (النائب عن الفاعل)، أمّا النحاة المتقدّمون فقد عبّروا عنه بـ (مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه)[(٣)]، فقال: «هذا الاصطلاحُ في بابِ المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه بـ(النائبِ) لم أَرَهُ لغيرِ هذا المصنِّفِ، وإنما عبارةُ النحويّين فيه أن يقولوا: بابُ (المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه)،

---

(١) مبسوط الأحكام، القسم الأوّل: ٣١٦/٢.

(٢) ينظر: متن ألفية ابن مالك: ١٦، والتسهيل: ٧٧، وشرحه: ١٢٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ٦٠٢/٢، وشرح عمدة الحافظ: ١٨٣/١. وينظر: المصطلح النحوي: نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ١٤٤، ومصطلحات النحو الكوفي: ٦٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١١٤/١، ٣٠١، ٣٥٧، ٩٩/٢، ٢١٠، ٣٣٢، ١٨٦/٣، ومجالس ثعلب: ١١٣/١، والتفاحة في النحو: ٢١، وكتاب الواضح: ٥٧-٥٩، وأمالي ابن الشجري: ٥١٧/٢. للمصطلح تسمياتٌ أخرى لدى النحاة القدامى. ينظر: المصطلح النحوي: نشأته وتطوّره: ١٤٣-١٤٤، ومصطلحات النحو الكوفي: ٦٣-٦٦.

ولا مُشَاحَةَ في الاصطلاحِ»[1].

فيُلحظ من قول أبي حيّان أن كلا المصطلحَين مستعملٌ، وهو ما صرّح به أيضًا الدماميني في قوله: «وبعضُهم يترجمُ هذا البابَ بـ (بابُ المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه)، ولا مشاحةَ في الاصطلاحِ»[2].

ورجّح ابن هشام مصطلح (النائب عن الفاعل)؛ لوجهين:

الأوّل: أن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولًا، وغيرَ مفعولٍ، من ظرفٍ، أو مصدرٍ، أو مجرورٍ.

الثاني: أن المنصوب في نحو: أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا، يصدق عليه أنه مفعولٌ للذي لم يُسَمَّ فاعله، وهو ليس بنائب.

قال ابن هشام: «وأقولُ: الثاني منَ المرفوعاتِ: نائبُ الفاعلِ، وهو الذي يعبّرون عنه بـ (مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعُله)، والعبارةِ الأولى أولى؛ لوجهين: أحدُهما: أن النائبَ عنِ الفاعلِ يكونُ مفعولًا وغيرَه، كما سيأتي. والثاني: أن المنصوبَ في قولِك: أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا، يَصْدُقُ عليه أنه مفعولٌ للفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وليس مقصودًا لهم»[3].

واعترض الجوجري ابن هشام في الوجهين اللذين رجّح بهما مصطلح (النائب عن الفاعل)، فقال: «وكلا الوجهين ممّا يُنَازَعُ فيه؛ وذلك لأن المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه صار عَلَمًا بالغَلَبَةِ – في عُرْفِهم – على ما يقومُ مَقَامِ الفاعلِ مِن مفعولٍ أو غيرِه،

---

(١) التذييل والتكميل: ٦/٢٢٥. وينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٣٢٥، والتصريح: ١/٢٨٦، والنكت: ١/٣٥٥، ومعرب الكافية في النحو لابن الحاجب: ١٣١، وحاشية ابن حمدون: ١/٢١٧.

(٢) تعليق الفرائد: ٤/٢٥١.

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام: ١٩١. وينظر: مغني اللبيب: ٢/٧٤٠.

بحيثُ لو أُطلق على ما يقومُ مَقَامَ الفاعلِ مِن مفعولٍ أو غيرِه فُهم منه ذلك، ولا يخرجُ عنه شيءٌ، ولا يدخلُ فيه غيرُه، فلْيُتَأَمَّلْ»[(١)].

وممّن رجّحه الصبّان، فقال: «النائبُ عنِ الفاعلِ. هذه العبارةُ أولى وأخصرُ مِن قولِ كثيرٍ: (المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه)؛ لصدقِه على (دينارًا) مِن: أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا، وعدمِ صدقِه على الظرفِ وغيرِه ممّا ينوبُ عنِ الفاعلِ، وإن أُجيب: بأن المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه صار كالعَلَمِ بالغَلَبَةِ على ما ينوبُ مَنَابَ الفاعلِ مِن مفعولٍ وغيرِه»[(٢)].

وممّن رجّحه أيضًا الخضري، فقال: «النائبُ عنِ الفاعلِ. هذه الترجمةُ مصطلحُ المصنِّفِ، وهي أولى وأخصرُ مِن قولِ الجمهورِ: (المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه)؛ لأنه لا يشملُ غيرَ المفعولِ ممّا ينوبُ كالظرفِ، إذِ المفعولُ به هو المرادُ عندَ الإطلاقِ، ولأنه يشملُ المفعولَ الثانيَ في نحوِ: أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا، وليس مرادًا، وإن أُجيب: بأن تلك العبارةَ غَلَبَتْ على ما ينوبُ عنِ الفاعلِ أيًّا كان دونَ غيرِه»[(٣)].

وقد لخّص السيوطي ما قيل في تسمية هذا المصطلح، فقال: «(بابُ النائبِ عنِ الفاعلِ). هكذا تُرجم في (الألفيّة) و(الشّذور). وهو أولى مِن قولِ ابنِ الحاجبِ: (مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه)؛ لوجهين: أحدُهما: أن النائبَ عنِ الفاعلِ قد يكونُ مفعولًا وغيرَ مفعولٍ. والثاني: أن المنصوبَ في نحوِ: أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا، يَصْدُقُ عليه أنه مفعولُ فعلٍ لم يُسَمَّ فاعلُه، وليس مرادًا. ذكره ابنُ هشامٍ في (شرح الشذور). لكنْ قال أبو حيّانَ في (شرح التسهيل): الترجمةُ بـ (النائب عن الفاعل)، لم أَرَهَا لغيرِ ابنِ مالكٍ، وإنما عبارةُ النحويّين فيه أن يقولوا: (بابُ المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه)، ولا

---

(١) شرح شذور الذهب للجوجري: ٣٣٣/١.

(٢) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٨٧/٢.

(٣) حاشية الخضري: ١٦٧/١.

مشاحةَ في الاصطلاحِ. انتهى»[١].

ثمّ اختُصرت تسميةُ ابن مالك لهذا المصطلح لتصبح (نائب الفاعل)، وقد شاعت هذه التسميةُ عند كثيرٍ من النحويّين المتأخّرين[٢]. ورّجحها زيني زادة؛ لكونها أقصر من التسميتين السابقتين، وأكثرها شهرةً[٣].

ونقدُ ابن مالك لابن الحاجب وجيهٌ؛ لأمورٍ ثلاثةٍ:

الأوّل: أن تسمية هذا الباب بـ (النائب عن الفاعل) أكثر اختصارًا من (مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه).

الثاني: أن تسمية ابن مالك جامعة، وتسمية ابن الحاجب ليست كذلك؛ لأنها تقتضي أن النائب لا يكون إلّا مفعولًا به، والحقّ أنه يكون مفعولًا به، ومصدرًا، وظرفًا، وجارًّا ومجرورًا.

الثالث: أن تسمية ابن مالك مانعة، وتسمية ابن الحاجب ليست كذلك؛ لصدقها بالمفعول الثاني الذي لم يُنَبْ في نحو: أُعطي زيدٌ درهمًا؛ إذ يصدق على (درهمًا) أنه مفعول لم يُسَمَّ فاعُله، مع أنه غير مرادٍ[٤].

---

(١) النكت: ٣٥٥/١.

(٢) ينظر: ابن النحوية وحاشيته على الكافية: ٦٢/١، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ١٩١، وإظهار الأسرار في النحو: ٩٤، وعفو العافية: ١٤٨/١. وينظر: مصطلحات النحو الكوفي: ٦٥، ٦٦.

(٣) ينظر: معرب الكافية: ١٣١.

(٤) ينظر: حاشية ابن حمدون: ٢١٧/١. وينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ١٩١، والمغني: ٧٤٠/٢.

وإن كانت التسمية المتأخّرة لهذا المصطلح بـ (نائب الفاعل) أكثر اختصارًا من التسميتين المذكورتين، وأيسر على المتعلّم.

الموضع الثالث:

قال ابن الحاجب: "فالمبتدأ: هو الاسمُ المجرّدُ عنِ العواملِ اللفظيةِ، مسندًا إليه، أو الصفةُ الواقعةُ بعدَ حرفِ النفيِ وألفِ الاستفهامِ، رافعةً لظاهرٍ، مثل: زيدٌ قائمٌ، وما قائمٌ الزيدان، وأقائمٌ الزيدان؟..."[١].

قال ابن مالك: «الأولى: (وأداةُ الاستفهامِ)؛ ليدخلَ نحو: هل قائمٌ الزيدان؟ ومَن مضروبٌ أبواه؟ وكيف، أو متى منطلقٌ الزيدان؟ وشبهُه»[٢].

دراسة النقد:

ذكر ابن الحاجب شرط المبتدأ الوصف الرافع لمُكْتَفًى به عن الخبر، وهو أن يُسبق بحرف النفي و(ألف الاستفهام)[٣]، فعمّم في النفي، وخصّ الاستفهام بالهمزة فقط، فانتقده ابن مالك بأن حصر الاستفهام بالهمزة يُخرج غيرَها من أدوات الاستفهام، وأن الأولى التعبير بـ (أداة الاستفهام)؛ ليشمل ذلك غير الهمزة، مثل: هل، ومَن، وكيف، ومتى، وغيرها من أدوات الاستفهام.

---

(١) الكافية: ٧٤.

(٢) التحفة: ١٣٠.

(٣) هذا شرط البصريّين، أمّا الكوفيّون والأخفش فلم يشترطوا ذلك. ينظر الخلاف في هذه المسألة في: الكتاب: ١٢٧/٢، وشرح التسهيل: ٢٧٣/١-٢٧٤، وشرح الكافية للرضي: ٢٥١/١-٢٥٢، والتذييل: ٢٧٢/٣-٢٧٥، والهمع: ٦/٢.

وقد تبع ابنَ مالكٍ في تعقّبه على ابن الحاجب كثيرٌ من شرّاح (الكافية)[١]، فأوردوا عليه تعبيره بـ (ألف الاستفهام) دون غيرها من أدوات الاستفهام، وإن لم يعزوا هذا الإيراد لابن مالك، وبعضهم استحسن التعبير بـ (حرف الاستفهام) بدلًا من (أداة الاستفهام)، ومن هؤلاء الشرّاح: الرضي، يقول: «قولُه: (بعدَ حرفِ النفيِ وألفِ الاستفهامِ). كذا بعدَ (هل) الاستفهاميةِ، نحو: ما قائمٌ الزيدان، وإنْ قائمٌ الزيدان، وأقائمٌ الزيدون؟ وهل حَسَنٌ الزيدان؟»[٢].

ومنهم: ركن الدين الإستراباذي، يقول: «واعلمْ أنه لو قال: (أو الصفةُ الواقعةُ بعدَ حرفِ النفيِ وحرفِ الاستفهامِ)، لكان أصوبَ؛ ليدخلَ فيه مثلُ: هل قائمٌ الزيدان؟ فإنه أيضًا مبتدأٌ، وليس بداخلٍ فيما ذَكَرَه»[٣].

ويقول أيضًا: «واعلمْ أنه لو قال: (بعدَ حرفِ الاستفهامِ)، كما قال: (بعدَ حرفِ النفيِ)، لكان أولى؛ ليدخلَ فيه مثلُ: هل قائمٌ زيدٌ؟»[٤].

ومنهم: ابن النحوية، يقول: «وكان ينبغي أن يضعَ موضعَ قولِه: (وألف الاستفهام) أداةَ الاستفهامِ؛ ليدخلَ نحوُ: هل قائمٌ الزيدان؟ ومَن مضروبٌ أبواه؟ وكيف ومتى منطلقٌ الزيدان؟»[٥].

---

(١) قال الكيلاني: «... أنه خصّص في الثاني، وعمّم في الأوّلِ، وقد تعقّبه نجمُ الأئمّةِ الرضيُّ وغيرُه، وقال: لو قال: (حرف الاستفهام)، لكان أولى؛ ليدخلَ فيه (هل)». حاشية الكيلاني على الكافية: ٩٩.

(٢) شرح الكافية: ٢٥١/١. وينظر: النكت: ٢٢٦/١، وحاشية الكيلاني على الكافية: ٩٩.

(٣) البسيط في شرح الكافية: ٣١١/١.

(٤) الوافية في شرح الكافية: ٦٠.

(٥) ابن النحوية وحاشيته على الكافية: ٦٦/١.

وممّن تبع ابن مالك في تعقبّه على ابن الحاجب: تقي الدين النيلي[١]، والأصفهاني[٢]، والنجراني[٣]، والشريف الجرجاني[٤]، وفلك العُلَا التبريزي[٥].

ومِن الشرّاح مَن دافع عن ابن الحاجب في نقد ابن مالك له، واعتذر له، وإن لم يصرّح باسم ابن مالك، ومن هؤلاء الشرّاح: ركن الدين الحَديثي، فقد اعتذر لابن الحاجب بأنه قيّد اعتماد الوصف بهمزة الاستفهام فقط؛ لأن أداة الاستفهام بغير الهمزة لا تدخل الاسمَ ما أمكن دخولها الفعلَ، كما أن ابن مالك لم يذكر شاهدًا على اعتماد الوصف على غير الهمزة. قال: «وإنما شَرَطَ أن يكونَ بعدَ حرفِ النفيِ، نحو: ما قائمٌ الزيدان؛ إذ لو وقعت بعد (ليس)، أو (غير)، نحو: ليس قائمًا زيدٌ، وغيرُ قائمٍ زيدٌ، ونحو: ليس قائمٌ الزيدان، وغيرُ قائمٍ الزيدان، على تقديرِ صحّة عملِ الصفةِ مبتدأً، فلا يكونُ مِن مبحثِنا. أو ألفِ الاستفهامِ؛ لتقوّيَ شبهَه بالفعلِ فيعملُ.

وإنما قَيَّدَ بألفِ الاستفهامِ؛ إذ لا يقعُ موقعَه غيرُه مِن أدواتِ الاستفهامِ؛ لأن أداةَ الاستفهامِ بغيرِ الهمزة لا يدخلُ الاسمَ ما أمكنَ دخولُه الفعلَ، وهنا أمكنَ أن يُقَالَ: هل أو متى يقومُ الزيدان؟ فلا يُقَالُ: هل أو متى قائمٌ الزيدان؟ ولذا وجب النصبُ في: هل أو متى زيدًا ضربتَه؟ على شريطةِ التفسيرِ.

---

(١) ينظر: التحفة الشافية: ١/١٢٧.

(٢) شرح كافية ذوي الأرب: ١/٣٧٤-٣٧٥.

(٣) ينظر: الخلاصات الصافية على المقدّمة الكافية: ١٢٣.

(٤) ينظر: جهود الشريف الجرجاني النحوية والتصريفية مع تحقيق كتابه شرح الكافية ودراسته: ٢/٩٣٩.

(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٤٩.

وقال عِزُّ الدينِ[١]، والمالكيُّ[٢]: جميعُ أدوات الاستفهامِ كالهمزةِ في وقوعِ الصفةِ الرافعةِ للمنفصلِ بعدَها، نحو: هل ضاربٌ أخواك؟ ومَن ناصرٌ البَكْرَان؟ ولم يذكرا فيه شاهدًا!»[٣].

وقد نقل نجم الدين العجمي ما قاله شيخه ركن الدين الحَديثي، فقال: «قال الإمامُ الحَديثيُّ: وإنما شَرَطَ أن يكونَ بعدَ حرفِ النفيِ، ليخرجَ منه نحوُ: ليس قائمًا زيدٌ، وغيرُ قائمٍ زيدٌ. وإنما قَيَّدَ بألفِ الاستفهامِ؛ إذ لا يقعُ موقعَه غيرُه مِن أدواتِ الاستفهامِ؛ لأن أداةَ الاستفهامِ بغيرِ الهمزة لا تدخلُ الاسمَ ما أمكنَ دخولُه الفعلَ، وهنا أمكنَ أن يُقَالَ: هل أو متى يقومُ الزيدان؟ فلا يُقَالُ: هل أو متى قائمٌ الزيدان؟

وقال ابنُ مالكٍ، وصاحبُ (شرح الهادي): جميعُ أدوات الاستفهامِ كالهمزةِ في وقوعِ الصفةِ الرافعةِ للمنفصلِ بعدَها، نحو: هل ضاربٌ أخواك؟ ومَن ناصرٌ البَكْرَان؟ ولم يذكر[٤] فيه شاهدًا!»[٥].

ومثله فعل سراج الدين الحلبي، وإن لم يصرّح باسم ركن الدين الحَديثي، فقال: «قولُه: (اعلمْ أنه لو قال: بعدَ حرفِ الاستفهامِ، لكان أولى). قيل: إنما قَيَّدَ بألفِ

---

(١) يعني عزّ الدين الزنجاني المعروف بالعِزِّي. ينظر: الكافي شرح الهادي: ١/١٣٨.

(٢) يعني ابن مالك. قال ابن مالك: «ولم أخصَّ منَ الاستفهامِ همزةً، ولا غيرَها؛ ليُعْلَمَ أن أدواتَ الاستفهامِ كلَّها مستويةٌ في تصحيحِ الابتداءِ بالوصفِ المذكورِ على الوجهِ المذكورِ، فكما يُقَالُ: أقائمٌ الزيدان؟ يُقَالُ: هل مُعْتَقٌ العَبْدَان؟ وما صانعٌ العُمَرَان؟ ومَن خاطبٌ البِكْرَان؟ ومتى ذاهبٌ العُمَرَان؟ وأين جالسٌ صاحبانا؟ وكيف مصبحٌ ابناك؟ وكم ماكثٌ صديقاك؟ وأيّان قادمٌ رفيقاك؟». شرح التسهيل: ١/٢٧٤.

(٣) كتاب الركني في تقوية الكلام النحوي (القسم الأوّل حتى نهاية عطف البيان): ١/٢٠٧.

(٤) كذا، والصواب: «يذكرا».

(٥) شرح كافية ابن الحاجب: ١/١٦١.

الاستفهامِ؛ إذ لا يقعُ موقعَه غيرُه مِن أدواتِ الاستفهامِ؛ لأن أدواتِ الاستفهامِ لا تدخلُ الاسمَ ما أمكن دخولُه لفعلٍ، وهنا أمكن أنْ يُقَالَ: هل أو متى يقومُ الزيدان؟»[١].

ومنهم: تاج الدين التبريزي تلميذ ركن الدين الحَديثي، فقد دافع – كعادته – عن ابن الحاجب، وردّ الأمثلة التي مثّل بها ابن مالك لجواز اعتماد الوصف المذكور على غير الهمزة من أدوات الاستفهام، فعدم جواز: (هل قائمٌ الزيدان؟)؛ لأن (هل) تقع موقع (قد)؛ لأنها بمعناها، ولا يجوز أن يُقال: قد قائمٌ الزيدان. وأمّا عدم جواز: (مَن مضروبٌ أبواه؟)؛ فلأنه ليس من هذا الباب، بل (مَن) مبتدأ، وما بعده خبره. وأمّا عدم جواز: (كيف منطلقٌ الزيدان؟)؛ فعلى تقدير تضمّن (كيف) الهمزة، أو على أن (كيف) خبر مقدّم، و(منطلق) مبتدأ مؤخّر، والتقدير: انطلاقُ الزيدين كيف؟ قال: «وأمّا قولُ مَن قال: (لو قال: بعدَ حرفِ النفيِ وحرفِ الاستفهامِ لكان أصوبَ؛ ليدخلَ: (هل قائمٌ الزيدان؟) – فليس بوارِدٍ؛ لأن الحكمَ المذكورَ مختصٌّ بالهمزةِ، ولا يجوزُ: هل قائمٌ الزيدان؟ كما لا يجوزُ: قد قائمٌ الزيدان؛ فإن (هل) لا يقعُ إلّا حيثُ يقعُ (قد)؛ لأنه في الأصلِ بمعناه، قال الله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾[٢]، أي: قد أتى، وإنما جُوِّزَ: هل زيدٌ قائمٌ؟ على وصفٍ؛ فلذلك لم يصحَّ: هل زيدٌ قام؟ بلِ الواجبُ أنْ يُقَالَ: هل قام زيدٌ؟ نصّ عليه صاحبُ (الكتاب)[٣]... وأمّا: (مَن مضروبٌ أبوه[٤]؟)، فليس مِن هذا القبيلِ، بل (مَن) مبتدأٌ، وما بعدَه خبرُه، و(كيف منطلقٌ الزيدان؟) إمّا على تقديرِ تَضَمُّنِ الهمزةِ كما ذكرنا، أو على أن (كيف) خبرُ المبتدأِ (منطلقٌ)، أي:

---

(١) كشف الوافية في شرح الكافية: ١٣٥.

(٢) من الآية (١) من سورة الإنسان.

(٣) ينظر: ١٠١/١، ١٨٩/٣.

(٤) كذا، والصواب: «أبواه».

انطلاقُ الزيدين كيف؟...»[1].

ومنهم: ابن أبي القاسم القرشي، فقد اعتذر لابن الحاجب بأن اعتماد الوصف المذكور على غير الهمزة لم يُسمع، فقال: «وقال المصنِّفُ: (ألف الاستفهام)؛ لأنها التي سُمع فيها. وقال بعضُهم: (أداة الاستفهام)؛ قاس (هل)، والأولى الاقتصارُ على ما سُمع مِن ذلك، كما ذكر المصنِّفُ»[2].

وتابعه في ذلك ابنه صلاح بن علي بن أبي القاسم، فقال: «وقال: (ألف الاستفهام)، ولم يَقُلْ: (حرف الاستفهام)؛ لأنه لم يُسْمَعْ إلّا في الهمزةِ، وبعضُهم قاس عليها (هل)»[3].

ومنهم: يعقوب بن حاجي عوض، فقد ردّ على ابن مالك بأن تخصيص همزة الاستفهام بالذكر؛ لكونها متأصّلةً في الاستفهام. قال: «قيل: ولقائلٍ أن يقولَ: لو قال المصنِّفُ: (حرف الاستفهام)، كما قال في النفيِ، لكان أصوبَ؛ إذ ليس الغرضُ المذكورُ أن ينحصرَ في الهمزةِ؛ لجوازِ أن يقالَ: هل زائرةٌ جاريتاك؟ ومَن خاطبٌ الخالدان؟ وغير ذلك. قلتُ: فعلى هذا في تخصيصِ الحرفِ بالذكرِ فسادٌ أيضًا، اللهمّ إلّا أن تخصيصَ الهمزةِ وحرفِ النفيِ بالذكرِ لكونِهما متأصّلين في الاستفهامِ والنفيِ، فكأنهما لقوّةِ تلك الأصالةِ كانا بالذكرِ أجدرَ»[4].

ومنهم: عصام الدين الإسفراييني، يقول: «والوقوعُ بعدَ ألفِ الاستفهامِ أيضًا أعمُّ منَ الوقوعِ حقيقةً وحكمًا، نحو: هل قائمٌ زيدٌ؟ فإن (هل) في الأصلِ بمعنى (قد)، لازمةٌ

---

(١) مبسوط الأحكام، القسم الأوّل: ٢/٣٤٦-٣٤٧.

(٢) البرود الضافية: ٢١٢.

(٣) النجم الثاقب: ١/٢٢٩.

(٤) شرح الكافية: ٤١٦.

لهمزةِ الاستفهامِ، ثمّ حذف همزةِ الاستفهامِ؛ لأن (هل) تذكرُها، ثمّ شاعت في معنى الاستفهامِ، ونحو: متى قائمٌ زيدٌ؟ فإنه في معنى: أقائمٌ زيدٌ اليومَ أو غدًا؟ إلى غيرِ ذلك»[١].

وقد أشار السيوطي إلى نقد ابن مالك وغيره من شرّاح (الكافية) ابن الحاجب في تعميمه الاستفهام، كما أشار إلى اقتصار أبي حيّان على الهمزة فقط؛ لعدم السماع في غيرها، فقال: «قولُ (الألفيّةِ) و(الشذورِ) – والعبارةُ له –: (والثاني شرطُه نفيٌ أو استفهامٌ)، شَمِلَ جميعَ أدواتِها، كمَا، ولا، وإنْ، وغيرٍ، وكالهمزةِ، وهل، ومَا، ومَن، وأين، وكيف، وكَمْ، وأيَّانَ. وبذلك صرّح ابنُ مالكٍ في (شرح التسهيل)؛ قياسًا على سماعِ (ما) و(الهمزةِ). واعتمده ابنُ الصائغِ، وقال: إن في (مقدّمة ابن الحاجب) ما يُوْهِمُ الاختصاصَ بالهمزةِ. وقال أبو حيّانَ: الصوابُ الاقتصارُ على (ما) و(الهمزة)؛ إذ لم يُسْمَعْ سواهما[٢]. ويوافقُه قولُ ابنِ الحاجبِ في (الوافية):

أَوْ صِفَةٌ بِأَلِفِ اِسْتِفْهَامٍ أَوْ مَا لِنَفْيٍ فَاسْتَمِعْ نِظَامِي

وقال في (الكافيةِ): (بعدَ حرفِ النفيِ وألفِ الاستفهامِ). فخَصَّصَ في الثاني، وعَمَّمَ في الأوّلِ. وقد تعقّبه الرضيُّ وغيرُه بأنه لو قال: (حرفُ الاستفهامِ)، لكان أولى؛ ليدخلَ فيه (هل)»[٣].

---

(١) شرح العصام على الكافية: ١٣٧.

(٢) جاء في التذييل والتكميل (٣/٢٧٥-٢٧٦): «وأطلق المصنِّفُ الاستفهامَ والنفيَ؛ ليشملَ أدواتِهما، فتقولُ: هل مُعْتَقٌ أخواك؟ وما فاعلٌ الزيدان؟ ومَن ضاربٌ العُمَران؟ ومتى راجعٌ العُمَران؟ وأين قاعدٌ صاحباك؟ وكيف مقيمٌ ابناك؟ وكم ماكثٌ صديقاك؟ وأيّان قادمٌ رفيقاك؟ هكذا قال المصنِّفُ في (الشرح)، وهو قياسٌ على الهمزةِ، والأحوطُ أن لا يُقَالَ منها تركيبٌ إلّا بعدَ السماعِ».

(٣) النكت: ١/٢٢٦. وينظر: الهمع: ٢/٦.

ورجّح المرادي قول ابن مالك، فقال: «وأطلق الاستفهامَ؛ ليتناولَ جميعَ أدواتِه، كهَلَ، ومَنَ، ومَا، فهو أولى مِن قولِ ابنِ الحاجبِ: (أو ألف الاستفهامِ)»[١].

والذي أراه أن ابن مالك غير محقٍّ في نقده هذا؛ لأن اعتماد الوصف على غير الهمزة غير مسموع كما نصّ على ذلك بعض الشرّاح[٢]، وهو الأحوط كما قال أبو حيّان[٣].

الموضع الرابع:

قال ابن الحاجب: "خبرُ (لا) النافيةِ للجنسِ"[٤]. وقال في موضعٍ آخر: «المنصوبُ بـ (لا) التي لنفيِ الجنسِ»[٥].

قال ابن مالك: «قد تكونُ المشبّهةُ بـ(ليس) نافيةً للجنسِ، ويُفَرَّقُ فيها بينَ إرادةِ الجنسِ وغيرِه بالقرائنِ؛ فالأولى خبرُ (لا) المحمولةِ على (إنّ)»[٦]. وقال في موضعٍ آخر: «المحمولةُ على (إنّ) أولى؛ لأن المحمولةَ على (ليس) قد تكونُ نافيةً للجنسِ، كقولِه:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ[٧]

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: ٤٧١/١.

(٢) ينظر: كتاب الركني (القسم الأوّل حتى نهاية عطف البيان): ٢٠٧/١، والبرود الضافية: ٢١٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٧٥/٣-٢٧٦.

(٤) الكافية: ٨٢.

(٥) الكافية: ١١٥.

(٦) التحفة: ١٤٨.

(٧) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك بن ضُبَيْعَة القيسي في: الكتاب: ٥٨/١، ٢٩٦/٢، ٣٠٤، والحماسة: ٢٦٥/١، والأصول: ٩٦/١، والمؤتلف والمختلف: ١٧٣، والمقاصد النحوية: ٦٧١/٢، والخزانة: ٤٦٧/١، ٣٩/٤.

ويُفَرَّقُ بينَهما بالقرائنِ»[١].

دراسة النقد:

ذكر ابن الحاجب في باب المرفوعات مصطلح (لا) النافية للجنس، وفي باب المنصوبات (لا) التي لنفي الجنس، فانتقده ابن مالك بأن الأولى التعبير بمصطلح (لا) المحمولة على (إنّ)؛ لأن (لا) المشبّهة بـ (ليس) قد تكون نافيةً للجنس أيضًا، ويُفَرَّقُ بين (لا) المشبهّة بـ (ليس) المراد بها النفي وغيرها بالقرائن، فابن مالك يرى أن في وصف (لا) بالنافية للجنس في هذين البابين لبسًا بينها و(لا) المشبّهة بـ (ليس) إذا استُعملت نافيةً.

أمّا موقف شرّاح الكافية من هذا النقد، فقد تبع ابن النحوية ابن مالك في نقده ابن الحاجب، ولم يصرّح باسمه، فقال: «... قد تكونُ (لا) المشبّهةُ بـ (ليس) نافيةً للجنسِ، كقولِه:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

فيصدقُ على خبرِها أنه منصوبٌ بـ(لا) التي لنفي الجنسِ، فلو قال: المشبّهةُ بـ (إنّ) لم يتناولْه»[٢]. ثمّ اعتذر لابن الحاجب، فقال: «ويمكنُ أن يريدَ بقولِه: (لا التي لنفي الجنسِ)، أي: التي لا تكونُ إلّا له، فلا يتناولُ المنصوبَ بالمشبّهةِ بـ(ليس)؛ فإنها قد تكونُ غيرَ نافيةٍ»[٣].

ودافع تاج الدين التبريزي عن ابن الحاجب، وأبطل ما أورده ابن مالك عليه، وإن لم يصرّح باسمه، معلِّلًا ذلك بأن المعترِض لم يفرّق بين النفي بـ(لا) التي لنفي

(١) التحفة: ١٩٩.

(٢) ابن النحوية وحاشيته على الكافية: ١/١٨٧.

(٣) ابن النحوية وحاشيته على الكافية: ١/١٨٧.

الجنس والنفي بـ(لا) المشبّهة بـ(ليس)؛ فإن الثانية تُستعمل في العموم والإحاطة، عكس الأولى، فقال: «وقال بعضُهم: فالأولى أن يقولَ: خبرُ (لا) المحمولةِ على (إنّ)؛ لأن (لا) المشبّهةَ بـ (ليس) قد تكونُ لنفيِ الجنسِ. وهذا باطلٌ، ومنشؤُه عدمُ التفرقةِ بينَ النفيِ بـ(لا) التي لنفيِ الجنسِ وبينَ التي بمعنى (ليس)، فإن هذه تُسْتَعْمَلُ في العمومِ والإحاطةِ دونَ تلك...»[1].

وقال أيضًا: «ومَن قال: ترجمةُ المصنِّفِ باسمِ (لا) التي لنفيِ الجنسِ، المحمولة على (إنّ) أولى؛ لأن المحمولةَ على (ليس) قد تكونُ نافيةً للجنسِ، بمعنى لا يكونُ الحدُّ مانعًا، كقولِه:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

فقد أخطأ...»[2].

وقد نقل نجم الدين القَمُولي والكيلاني نقد ابن مالك ابن الحاجب، ولم يصرّحا باسم ابن مالك، قال نجم الدين القَمُولي: «... وبعضُهم يُعَرِّفُ (لا) هذه بأنها المحمولةُ على (إنّ) الماضيةِ؛ فإنها حُملت عليها في العملِ؛ لأنها نقيضُها، وهم يحملون الشيءَ على نقيضِه، كما يحملونه على نظيرِه، وقد حملوها على نظيرِها (ليس)؛ فشبّهوها بها في العملِ»[3].

وقال الكيلاني: «قيل: الأولى أن يُقَالَ: (لا) المحمولُة على (إنّ)؛ لأن (لا) المشبّهةَ بـ (ليس) قد يُنْفَى بها الجنسُ، ويُفَرَّقُ بينَ إرادةِ الجنسِ وغيرِه بالقرائنِ»[4].

---

(١) مبسوط الأحكام، القسم الأوّل: ٢/٤٥٩.

(٢) مبسوط الأحكام، القسم الأوّل: ٣/٩٤٩-٩٥١.

(٣) شرح نجم الدين القَمُولي على الكافية (من أوّل الكتاب إلى أوّل المنصوبات): ٥٣٦.

(٤) حاشية الكيلاني على الكافية: ١٢١.

أمّا بقيّة شرّاح الكافية فلم أقف لهم على رأيٍ فيما أورده ابن مالك على ابن الحاجب.

ونقل السيوطي تعقيب ابن مالك وابن هشام على ابن الحاجب، وأشار إلى تسمياتهما الأخرى لهذا المصطلح في بعض مصنّفاتهما، فقال: «بابُ (لا) التي لنفيٍ الجنسِ. كذا ترجم الثلاثةُ. وقد تَعَقَّبَ الناظمُ في (نُكَته) على ابنِ الحاجبِ – حيثُ ترجم بذلك –، وقال: الأولى أن يُقَالَ: (لا) المحمولةُ على (إنّ)؛ لأن (لا) المشبّهةَ بـ (ليس) قد يُنْفَى بها الجنسُ، ويُفَرَّقُ بينَ إرادةِ الجنسِ وغيرِه بالقرائنِ. وتَعَقَّبَ ابنُ هشامٍ في (تعليقه على الألفيّة) بذلك. وقد عَبَّرَ في (الكافية الكبرى) و(التسهيل) بـ (لا) العاملةِ عمل (إنّ)، وفي (الجامع) بـ (لا) الناصبةِ على نفيٍ الجنسِ»[(١)].

كما نقل ابن هشام ردّ ابن مالك على ابن الحاجب، ولم يعقّب عليه، فقال: «مسألةٌ: ردّ ابنُ مالكٍ على ابنِ الحاجبِ قولَه: (لا التي لنفي الجنسِ)، فقال: (الأولى العاملةُ عملَ إنّ؛ فإن العاملةَ عملَ ليس قد تنفي الجنسَ»[(٢)].

والذي يظهر لي أن ابن مالك لم يكن محقًّا في نقده ابن الحاجب؛ لأسباب ثلاثة:

الأوّل: أن ابن الحاجب قَصَدَ (لا) المشبّهة بـ (إنّ)؛ لأنها لا تكون إلّا لنفي الجنس، عكس المشبّهة بـ (ليس)؛ فإنها تكون لنفي الجنس ولغيره، كما ذكر ابن النحويّة.

الثاني: أن ابن الحاجب علّل في أماليه[(٣)] تخصيص (لا) العاملة عمل (إنّ) بنفي الجنس دون (لا) العاملة عمل (ليس)، مع اشتراكهما في هذا المعنى، فقال: «(لا) التي لنفي الجنسِ، و(لا) التي بمعنى (ليس)، كلاهما لنفيٍ الجنسِ، وإنما خصّوا

(١) النكت: ٣١٦/١.

(٢) مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري: ٢٣٨.

(٣) ٤٦٨/١.

الأولى بهذا الاسمِ؛ لأن هذه هي الموضوعةُ لذلك فصيحًا، فأضافوها إلى المعنى الذي وُضعت لأجلِه، واستعمالُها بمعنى (ليس) غيرُ فصيحٍ؛ ألا ترى أن العربيَّ الفصيحَ في سَعَةِ الكلامِ لا يقولُ: لا رجلٌ في الدارِ، وإنما يقولُ: لا رجلَ في الدارِ؟ فلذلك سمّوها بمعناها الذي هو نفيُ الجنسِ. وأيضًا فإن (لا) التي بمعنى (ليس) لها شَبَهٌ بـ(ليس)، وهو شَبَهٌ قويٌّ، وليس كذلك (لا) التي لنفيِ الجنسِ؛ فإنها وإن شُبِّهَتْ بـ (إنّ) إلّا أنه شَبَهٌ باشتراكِهما في النقيضِ».

الثالث: أن ابن مالك وقع فيما أخذه على ابن الحاجب، حيث زاوج بين المصطلحين، فعبّر بـ (لا) النافية للجنس في التحفة[١]، بعد النصّ الثاني بصفحتين تقريبًا، والألفية[٢]، وشرح عمدة الحافظ[٣]، وبـ (لا) العاملة عمل (إنّ) في شرح الكافية الشافية[٤]، والتسهيل[٥]، وبـ (لا) المحمولة على (إنّ) في شرح التسهيل[٦].

ومثله ابن هشام، فقد عبّر بـ (لا) الناصبة على نفي الجنس في الجامع الصغير في النحو[٧]، وبخبر (لا) التي لنفي الجنس في شرح شذور الذهب[٨]، وبـ (لا) العاملة عمل (إنّ) في أوضح المسالك[٩].

---

(١) ينظر: ٢٠١.
(٢) ينظر: ١٣.
(٣) ينظر: ٢٥٤/١.
(٤) ينظر: ٥١٩/١.
(٥) ينظر: ٦٧.
(٦) ينظر: ٢٧١/٢، ٢٨٥، ٣٧٩.
(٧) ينظر: ٦٩.
(٨) ينظر: ٢٣٦.
(٩) ينظر: ٣/٢.

الموضع الخامس:

قال ابن الحاجب: "وينتصبُ بـ (أنْ)، و(لنْ)، و(إذنْ)، و(كيْ)، وبـ (أنْ) مقدّرةً بعدَ (حتّى)، و(لام كَيْ)..."(١).

قال ابن مالك: «هكذا يقولُ أكثرُهم، والأجودُ: و(لامُ الجرِّ)؛ ليدخلَ فيه (لامُ كَيْ) هذه، و(لامُ الصيرورةِ)، كقولِه تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾(٢)، و(اللامُ المزيدةُ)، مثل: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾(٣)؛ فإن هذه الثلاثةَ تنصبُ الفعلَ»(٤).

دراسة النقد:

ذكر ابن الحاجب أن الفعل المضارع يُنصب بـ (أنْ) مقدّرةً بعد (لام كَيْ)، فانتقده ابن مالك وانتقد غيره من النحويّين بأن الأجود التعبير بمصطلح (لام الجرّ)؛ ليدخل في ذلك غيرها من اللامات، كلام الصيرورة، واللام الزائدة.

وقد ذكر ابن النحوية هذا الإيراد، لكنه لم يعزه إلى ابن مالك، فقال: «ولو قال في موضعِ قولِه: (ولام كي): (ولام الجرِّ)، كان أجودَ؛ ليتناولَ (لامَ كي) هذه، و(لامَ الصيرورةِ)، كقولِه تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾، و(اللامَ المزيدةَ)، مثل: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾؛ لأن الثلاثةَ تنصبُ الفعلَ»(٥).

وأورده أيضًا نجم الدين القَمُولي معزوًّا إلى ابن مالك، فقال: «قال ابنُ مالكٍ: وأكثرُ النحاةِ يقولون: (ولامُ كي)، والأجودُ: (ولامُ الجرِّ)؛ لتدخلَ فيه (لامُ كي)، و(لامُ

---

(١) الكافية: ١٩٣.

(٢) من الآية (٨) من سورة القصص.

(٣) من الآية (٢٦) من سورة النساء.

(٤) التحفة: ٣٤١.

(٥) ابن النحوية وحاشيته على الكافية: ٣٦٣/٢.

الصيرورةِ)، كقولِه تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَونَ لِيَكُونَ لَهُم عَدُوا وَحَزَنًا﴾، أي: فصار. و(اللامُ الزائدةُ)، كقولِه تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم﴾؛ فهذه الثلاثةُ يُنْصَبُ الفعلُ بعدَها بتقديرِ (أنْ)»[1].

أمّا الكيلاني فقد ذكر هذا الإيراد بنصّه، وكأنه من كلامه، ولم يعزه إلى ابن مالك؛ ممّا يوحي بتبنّيه له، ومتابعته عليه، فقال: «هكذا يقولُ أكثرُهم، والأجودُ: (لامُ الجرِّ)؛ ليدخلَ فيه (لامُ كي) هذه، و(لامُ الصيرورةِ)، كقولِه تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَونَ لِيَكُونَ لَهُم عَدُوّا وَحَزَنًا﴾، و(اللامُ المزيدةُ)، مثل: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم﴾؛ هذه الثلاثةُ تنصبُ الفعلَ»[2].

وأمّا تاج الدين التبريزي فقد دافع عن ابن الحاجب، ورد نقد ابن مالك عليه، لكنه لم يصرّح باسمه، فقال: «وقال بعضُهم: والأجودُ أن يقولَ: لامُ الجرِّ؛ لتدخلَ فيه (لامُ كي) هذه، و(لامُ الصيرورةِ)، كقولِه تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَونَ لِيَكُونَ لَهُم عَدُوّا وَحَزَنًا﴾، و(اللامُ المزيدةُ)، مثل: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم﴾؛ فإن هذه الثلاثةَ تنصبُ الفعلَ، والفرقُ بينَ (لام كي) و(لام الصيرورة) أن السببيّةَ في الأوّلِ تُعْلَمُ منَ الفاعلِ، والسببيّةَ في الثاني ليست تُعْلَمُ منَ الفاعلِ. انتهى.

وليس بواردٍ؛ أمّا (لامُ الصيرورةِ) فلِمَا بيّنا أنه مجازٌ في مثلِ هذا الموضعِ، وذلك مذهبُ البصريّين، وكونُها حقيقةً فيه مذهبُ الكوفيّين، ولم يعتبرْه المصنِّفُ وغيرُه، وكذلك (اللامُ) في قولِه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلنَا فِي كُلِّ قَريَةٍ أَكَٰبِرَ مُجرِميهَا لِيَمكُرُواْ فِيهَا﴾[3].

---

(١) شرح نجم الدين القَمُولي على الكافية (من أوّل المبنيّات إلى آخر الجوازم التي تجزم فعلًا واحدًا): ٩٧٦-٩٧٧.

(٢) حاشية الكيلاني على الكافية: ٣٣٦.

(٣) من الآية (١٢٣) من سورة الأنعام.

وأمّا (اللامُ) في قولِه تعالى: ﴿لِيُبَيِّنَ لَكُم﴾، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطفُِواْ نُورَ ٱللَّهِ﴾(١)، و﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجسَ﴾(٢)، ﴿وَأُمِرنَا لِنُسلِمَ﴾(٣)، وقولُ الشاعرِ:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيلَى بِكُلِّ سَبِيلِ(٤)

فإن قيل: إنها زائدةٌ كما ذكره المعترِضُ، والزمخشريُّ وابنُ عصفورٍ وغيرُهما، فليس بواردٍ؛ لِمَا بيّنا؛ لأن اللامَ الزائدةَ استعمالُها في الجارّةِ والمجازِ كـ (الباء) و(مِن)، وكونُهما مجازًا لا يلزمُ ألّا يترتّبُ عليها مقتضاها منَ الجرِّ في الاسمِ لفظًا أو معنًى، وإن قلنا: إنها أصليّةٌ – وهو الأصحُّ – فهي على بابِها في التعليلِ داخلةٌ فيما ذُكِرَ.

وقال الزجّاجُ: اللامُ في قولِه تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم﴾، كاللامِ في (كي)، تقول: جئتُ لكي تفعلَ كذا وكذا، والمعنى: إرادةُ اللهِ ليُبَيِّنَ(٥). انتهى.

وقد تقدّم أن (كي) في (لكي) ناصبةٌ بنفسِها، واللامُ جارّةٌ داخلةٌ عليها، كما هي في (لِأَنْ) غيرِ زائدةٍ، فتكونُ حينئذٍ للتعليلِ، كما في (لكي)، و(أنْ) المقدّرةُ ههنا مثلُ (كي) الملفوظةِ هناك»(٦).

---

(١) من الآية (٨) من سورة الصفّ.

(٢) من الآية (٣٣) من سورة الأحزاب.

(٣) من الآية (٧١) من سورة الأنعام.

(٤) البيت من الطويل، وهو لكُثَيِّر عَزَّة. ينظر: ديوانه: ١٠٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٢/٢.

(٦) مبسوط الأحكام، القسم الثاني: ٤٦٨/٢-٤٧٠.

الموضع السادس:

قال ابن الحاجب: **"حروفُ الجرِّ**: **ما وُضع للإفضاءِ بفعلٍ أو معناه إلى ما يليه"**[1].

قال ابن مالك: «(التوصّلُ) أظهرُ من (الإفضاءِ)، وهذا غيرُ مطّردٍ؛ فإن (إلّا) في الاستثناءِ أفضت بالفعلِ إلى المستثنى حتّى عمل فيه، و(الواو) التي بمعنى (مَعَ) أفضت بالفعلِ إلى المفعولِ معَه حتّى عمل فيه، وليسا بحرفَي جرٍّ، فالفعلُ: مررتُ بزيدٍ، وشبهُه: مروري بزيدٍ أحسنُ، ونحوه»[2].

دراسة النقد:

ذكر ابن الحاجب في تعريف حروف الجرّ مصطلح (الإفضاء)، فانتقده ابن مالك بأن الأظهر والأوضح التعبير بمصطلح (التوصّل)؛ معلِّلًا ذلك بأن (الإفضاء) غير مطّرد؛ لأن (إلّا) تُفضي بالفعل إلى المستثنى حتّى تعمل فيه، و(الواو) التي بمعنى (مَعَ) تُفضي بالفعل إلى المفعول معَه حتّى تعمل فيه، وهما ليسا بحرفَي جرٍّ.

وقد نقل ابن النحوية، ونجم الدين القَمُولي، وتقي الدين النيلي إيراد ابن مالك على ابن الحاجب، لكنهم لم يعزوه إليه، قال ابن النحوية: «أُورِدَ النقضُ بـ (إلّا) في الاستثناءِ، و(الواو) في المفعولِ معَه؛ فإنهما أفضيا بالفعلِ إلى المستثنى والمفعولِ معَه حتى عمل فيهما، وليسا بحرفَي جرٍّ، وهذا عندَ مَن يقولُ: العاملُ الفعلُ بواسطةِ الحرفين»[3].

---

(١) الكافية: ٢١٥.

(٢) التحفة: ٣٩١.

(٣) شرح ابن النحوية على الكافية: ٤٢٤/٢.

وقال نجم الدين القَمُولي: «ويَرِدُ على حدِّ الحرفِ المذكورِ (إلّا) في الاستثناءِ؛ فإنها أفضت بالفعلِ إلى المستثنى حتى عمل فيه، و(واو) مَعَ؛ فإنها أفضت بالفعلِ إلى المفعولِ معَه، وليستا بحرفَي جرٍّ»(١).

وقال تقي الدين النيلي: «قولُه: (ما وُضع للإفضاءِ)، يعني للإيصالِ، أي: لإيصالِ معنى الفعلِ إلى الاسمِ. قولُه: (إلى ما يليه)، يريدُ إلى ما يلي حرفَ الجرِّ منَ الأسماءِ، أي: يقعُ بعدَه، لكنْ يدخلُ في هذا التعريفِ (واوُ) مَعَ، و(إلّا) في الواجبِ؛ فإنهما وُضعا للإفضاءِ بمعنى الفعلِ إلى ما يليهما، وقد سبق في بابِ الاستثناءِ ما يصلحُ جوابًا عن هذا»(٢).

أمّا تاج الدين التبريزي فقد أسقط اعتراض ابن مالك – وإنْ لم يصرّح باسمه – على ابن الحاجب، فقال: «وأمّا قولُ مَن قال: لو قال: ما وُضع للتوصّلِ، لكان أظهرَ منَ الإفضاءِ، ثمّ قولُه: وهذا غيرُ مطّردٍ؛ فإن (إلّا) في الاستثناءِ أفضت بالفعلِ إلى المستثنى حتى عملت فيه، و(الواو) التي بمعنى (مَعَ) أفضت بالفعلِ إلى المفعولِ معَه حتى عملت فيه – فليس بواردٍ؛ أمّا الأوّل: فلا نسلّمُ أن لفظةَ (التوصّل) ظاهرةٌ في البابِ، فضلًا عن أن تكونَ أظهرَ؛ فإن الفعلَ تارةً يجيءُ للتكلّفِ، نحو: تَشَجَّعَ وتَحَلَّمَ، ولم يكنْ معَه أصلٌ للفعلِ، وتارةً يجيءُ للعملِ بمرحلةٍ، نحو: يَجْرَعُ، إذا شرب جُرْعَةً جُرْعَةً، وتارةً للمطاوعةِ، نحو: وَصَلْتُه فَتَوَصَّلَ، وليس في أحدِها نيةُ المقصودِ، بل يحتاجُ المقصودُ إلى القرينةِ، والإفضاءُ بعدَ تعديتِه نصٌّ في البابِ بمعنى الإيصالِ، ولا يحتملُ غيرَه، وأفصحُ مِن غيرِه، فهو أظهرُ ما يكونُ في المقصودِ. والظاهرُ أن المعترِضَ إذا رجع إلى نفسِه وأنصف يعرفُ أن الذي يقولُ ليس بشيءٍ عندَ التحقيقِ!

---

(١) شرح نجم الدين القَمُولي على الكافية (من أوّل الجوازم التي تجزم فعلين إلى آخر الكتاب): ٣٣٤.

(٢) التحفة الشافية: ٨٠٧/٢. وينظر: النكت: ١٢/٢.

وأمّا الثاني فغلطٌ منه؛ فإن (إلّا) و(الواو) في المفعولِ معَه لم يُوضعا للإفضاءِ بالفعلِ أو معناه إلى ما يليه، لا لفظًا، ولا معنًى، بل وضعُهما للإخراجِ، أو لإشراكِ ما بعدَهما في حكمِ ما قبلَهما إذا كانت مصاحبةً لمعمولِ فعلٍ، فبينَهما وبينَ حرفِ الجرِّ مِن جهةِ الوضعِ وتحقيقِ المعنى بَوْنٌ عظيمٌ!

وأمّا إعمالُ ما قبلَها فيما بعدَها فلم يتعلّقْ بالوضعِ؛ وإلّا لم يُخْتَلَفْ فيه، ولكنْ اختلفوا فيه كثيرًا، فعُلم أنه اجتهادٌ، ولم يتعلّقْ بالوضعِ.

ولذلك صاحبُ الاعتراضِ قال: إنّ العاملَ في المستثنى لفظُ (إلّا)[1]، فإن كان قولُه هذا صحيحًا سقط اعتراضُه منَ الأصلِ؛ لأن (إلّا) في الاستثناءِ لم تُفْضِ بالفعلِ إلى ما بعدَها.

وكذلك في المفعولِ معَه اختلفوا في عاملِه، فذهب سيبويهِ إلى أن عاملَه عاملُ ما قبلَ (الواوِ)، وذهب بعضُهم إلى أن العاملَ مقدّرٌ بعدَ (الواوِ)، وذهب بعضُهم إلى غيرِ ذلك[2].

وأيضًا إذا قيل: القومُ إلّا زيدًا إخوتُك، فاستثناءٌ صحيحٌ بالاتّفاقِ، ولم يُفْضِ (إلّا) بفعلٍ إلى ما يليه؛ فعُلم أن خصوصيّةَ الفعلِ ملغاةٌ، بلِ العاملُ المستثنى منه بواسطةِ (إلّا)؛ لأنه يقتضي الاستثناءَ؛ فسقط وَهْمُه كيفما كان، واللهُ أعلمُ»[3].

---

(١) هذا رأي ابن مالك في العامل في المستثنى، وافق فيه سيبويه والمبرّد. ينظر: الكتاب: ٢/٣٣١، والمقتضب: ٤/٣٩٦، وشرح التسهيل: ٢/٢٧٣، ٢٧٧.

(٢) ينظر الخلاف في العامل في المفعول معه في: الإنصاف: ١/٢٤٨-٢٥٠، وشرح التسهيل: ٢/٢٤٨-٢٥٠.

(٣) مبسوط الأحكام، القسم الثاني: ٣/٩٨٥-٩٨٧.

كما أجاب الكيلاني عمّا أورده عليه ابن مالك، وإن لم يصرّح باسمه، فقال:: «قيل: (التوسّلُ)[١] أظهرُ منَ (الإفضاءِ)... معَ أنه غيرُ مطّردٍ؛ فإن (إلّا) في الاستثناءِ أفضت بالفعلِ إلى المستثنى حتى عمل فيه، و(الواوَ) التي بمعنى (مع) أفضت بالفعلِ إلى المفعولِ معَه حتّى عمل فيه، وليسا بحرفَي جرٍّ.

قد يُجَاب عنِ الأوّلِ: بأن ذلك يَرِدُ على مَن قال: العاملُ في الاستثناءِ هو الفعلُ المتقدّمُ، وليس مذهبَه، وعنِ الثاني: بأن (الواو) لم يُوْضَعْ له، وإن اتّفق له هذا المعنى، فتأمّلْ»[٢].

وأمّا بقيّة شرّاح الكافية فلم أقف لهم على رأيٍ فيما أورده ابن مالك على ابن الحاجب.

الموضع السابع:

قال ابن الحاجب: «حروفُ الإيجابِ: (نَعَمْ)، و(بَلَى)، و(إِيْ)، و(أَجَلْ)، و(جَيْرِ)، و(إِنَّ)»[٣].

قال ابن مالك: «الأولى: (حروفُ الجوابِ)؛ لأنه يُجَابُ بها غيرَ مُوْجَبٍ، كقولِك: نَعَمْ، لمَنْ قال: ألم يَقُمْ زيدٌ؟»[٤].

دراسة النقد:

ذكر ابن الحاجب مصطلح (حروف الإيجاب)، فانتقده ابن مالك بأن الأولى التعبير

---

(١) كذا، والصواب: «التوصّل».

(٢) حاشية الكيلاني على الكافية: ٣٦٥.

(٣) الكافية: ٢٢٩.

(٤) التحفة: ٤٢٧.

بمصطلح (حروف الجواب)؛ معلِّلًا ذلك بأن هذه الحروف يُجَابُ بها السؤال المنفي، كقولك: نَعَمْ، لمَنْ قال: ألم يَقُمْ زيدٌ؟

وعلّل عصام الدين الإسفراييني تسمية ابن مالك لها بـ(حروف الجواب)، فقال: «وسمّاه التسهيلُ: (حروفُ الجوابِ)؛ لأنها في جوابِ أحدٍ لا محالةَ. والمراد بالإيجابِ: إثباتُ شيءٍ، فهذه الحروفُ علاماتٌ لإثباتِ شيءٍ سَبَقَ»[1].

وذكر ابن النحوية ما أورده ابن مالك على ابن الحاجب، لكنه لم يعزه إليه، وردّ عليه، فقال: « واختار بعضُهم في تسميةِ هذه الحروفِ (حروف الجواب)، لا (الإيجاب)، قال: لأنها قد يُجابُ بها غيرُ موجبٍ، كقولِك: نَعَمْ، لمَنْ قال: ألم يَقُمْ زيدٌ؟ وفيه نظرٌ؛ لأنها لم تُفْرَدْ بتسميةِ (حروف الإيجاب)، بل (حروف التصديق والإيجاب)، والتصديقُ مختصٌّ بما كان منها مُصَدِّقًا لِمَا سبقه مِن كلامٍ إيجابًا كان أو نفيًا، مثل: (نَعَمْ)، والإيجابُ مختصٌّ بما كان منها إيجابًا بعدَ النفيِ، مثل: (بلى)»[2].

وقد ذكر الكيلاني هذا الإيراد بنصّه، وكأنه من كلامه، ولم يعزه إلى ابن مالك؛ ممّا يوحي بتبنّيه له، ومتابعته عليه، فقال: «الأولى أن يقولَ: (حروفُ الجوابِ)؛ لأنه يُجَابُ بها غيرَ مُوْجَبٍ، كقولِك: نَعَمْ، لمَنْ قال: ألم يَقُمْ زيدٌ؟»[3].

أمّا بقيّة شرّاح الكافية فلم أقف لهم على رأيٍ فيما أورده ابن مالك على ابن الحاجب، وإنما اكتفوا ببيان تسمية هذه الحروف بـ (حروف الإيجاب)، و(حروف التصديق)، وعلّة ذلك، وكأنهم متابعون لابن الحاجب، قال ابن جمعة الموصلي: «أقولُ: هذه الحروفُ الستُّ تُسَمَّى (حروف الإيجاب)، و(حروف التصديق)، أمّا

(١) شرح العصام على الكافية: ٦٥٧.
(٢) ابن النحوية وحاشيته على الكافية: ٤٧٣/٢.
(٣) حاشية الكيلاني على الكافية: ٣٩٧.

الأوّلُ: فلكونِها موجِبةً لصدقِ القائلِ، وأمّا الثاني: فلأن فيها مواطأةً للمتكلّمِ على ما يقولُه. فإن قيل: (بَلَى) لا مواطأةَ فيها. أُجيب: بأنّا لا نسلّمُ ذلك مطلقًا؛ فإنه إذا قال القائلُ: ألم أُحْسِنْ إليك؟ أي: أحسنتُ إليك، سلّمناه، لكن لا يلزمُ مِن عدمِ مواطأةِ فردٍ منها أن لا يُسَمَّى بذلك؛ لأن التسميةَ مبنيّةٌ على الأغلبِ»[١].

وقال تقي الدين النبيلي: «وإنما سُمِّيَتْ هذه الحروفُ حروف الإيجابِ؛ لتحقيقِها وإثباتِها لِمَا تقدّمها منَ الكلامِ، فإذا قلتَ في جوابِ القائلِ: (ما قام زيدٌ؟): نَعَمْ، حقّقتَ النفيَ، كأنك قلتَ: نَعَمَ، ما قام زيدٌ»[٢].

وقال النجراني: «وأمّا وجهُ التسميةِ لها، فإنما سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنها وُضعت جوابًا للمتكلّمِ، أو تصديقًا له وإيجابًا لكلامِه، وهي تُسَمَّى بأحدِ هذه الأشياءِ»[٣].

وبمثل ذلك علّل جمعٌ من شرّاح الكافية[٤].

---

(١) شرح الكافية: ٢/٦٧٤-٦٧٥.

(٢) التحفة الشافية: ٢/٨٩٦.

(٣) الأسرار الصافية والخلاصات الشافية على المقدّمة الكافية: ٣٣٦.

(٤) ينظر: الوافية في شرح الكافية: ٣٢٢، وشرح نجم الدين القَمُولي على الكافية (من أوّل الجوازم التي تجزم فعلين إلى آخر الكتاب): ٦٧٤، والأزهار الصافية في شرح المقدّمة الكافية: ٤/٧٨، والكتاب الركني في تقوية كلام النحوي (من باب الفعل إلى آخر الكتاب): ٩٧٩، وشرح الكافية للعجمي: ٢/١٠٢٥، وجهود الشريف الجرجاني النحوية والتصريفية: ٣/١٣٩٩، ومنهاج الطالب: ٢/٧٨٩، والنجم الثاقب: ٢/١١٧٢، والفوائد الضيائية: ٢/٣٦٦، ومصباح الراغب: ٢/٦٨٧.

الموضع الثامن:

قال ابن الحاجب: "التنوينُ: نونٌ ساكنةٌ تتبعُ حركةَ الآخرِ، لا لتأكيدِ الفعلِ. وهو للتَّمَكُّنِ، والتنكيرِ، والعِوَضِ، والمقابلةِ، والتَّرَنُّمِ"(١).

قال ابن مالك: «قولُه: (وللتَّمْكِينِ). كان الأولى: (وللتَّمَكُّنِ)؛ لأنه مصدرُ تَمَكَّنَ، بخلافِ (تَمْكِيْن)، فإنه مصدرُ مَكَّنَ، ولم يَقُلِ النحاةُ: مُمَكَّنٌ، بل مُتَمَكِّنٌ»(٢).

دراسة النقد:

انتقد ابن مالك ابن الحاجب استعماله مصطلح (التَّمْكِين)، ذاكرًا أن الأولى التعبير بمصطلح (التَّمَكُّن)؛ معلِّلًا ذلك بأن (التَّمَكُّن) مصدر الفعل تَمَكَّنَ، بخلاف (التَّمْكِين) فإنه مصدرُ الفعل مَكَّنَ؛ محتّجًا بأن النحويّين المتقدّمين لم يقولوا: مُمَكَّنٌ، بل قالوا: مُتَمَكِّنٌ، فهم عبّروا – كما يرى ابن مالك – بتَمَكَّنَ تَمَكُّنًا، فهو مُتَمَكِّنٌ، لا مَكَّنَ تَمْكِينًا، فهو مُمَكَّنٌ. وسمّاه ابن مالك في كتبه الأخرى (تنوين الصَّرْف)(٣).

قلتُ: في متن الكافية المحقّق ورد لفظ (للتَّمَكُّن)، لا (للتَّمْكِين)، وكذلك هو الحال في أغلب شروح الكافية(٤)، أمّا في نصّ ابن مالك فقد ورد لفظ (للتَّمْكِين)؛ فلعلّ ابن مالك اعتمد على نسخةٍ أخرى من نسخ الكافية ورد فيها لفظ (للتَّمْكِين)، ثمّ بنى عليها

---

(١) الكافية: ٢٤٠.

(٢) التحفة: ٤٤٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١١/١، وشرح الكافية الشافية: ١٦١/١، ١٤٢١/٣، وشرح عمدة الحافظ: ٩٧/١.

(٤) ينظر – على سبيل المثال –: شرح المقدّمة الكافية: ١٠١٠/٣، وشرح الكافية للرضي: ٣١/١، ١٤٣٧/٢، وشرح الكافية لابن جمعة: ٧٠٦/٢، والوافية في شرح الكافية: ٣٣٤، وجهود الشريف الجرجاني النحوية والتصريفية: ١٤٢٣/٣.

نقده لابن الحاجب، وممّا يعزّز هذا الاحتمال ورود لفظ (للتَّمْكِين) أيضًا في بعض شروح الكافية[١].

وعند النظر في استعمال متقدّمي النحويّين كسيبويه، والمبرّد، وابن السرّاج، والزجّاجي، وأبي علي الفارسي، وابن جنّي[٢]، وغيرهم، نجد أنهم يسمّون الاسم المعرب المصروف في باب الاسمية (مُتَمَكِّنًا)، قال سيبويه: «... لم يسكّنوا منَ الأسماءِ ما ضارع المُتَمَكِّنَ، ولا ما صُيِّرَ منَ المُتَمَكِّنِ في موضعٍ بمنزلةِ غيرِ المُتَمَكِّنِ»[٣].

أمّا موقف شرّاح الكافية من نقد ابن مالك، فإن ابن جماعة قد وَفَّقَ بين رأي شيخه ابن مالك ورأي ابن الحاجب، فأجاز استعمال المصدرين معًا (التَّمَكُّن) و(التَّمْكِين)، فقال: «قلتُ: ويجوزُ أنْ يُرَادَ: مصدرُ فعلِ الواضعِ؛ لأنه مَكَّنَه تَمْكِينًا، أي: جعله مُتَمَكِّنًا، فتَمَكَّنَ هو تَمَكُّنًا؛ فيصحُّ المصدران معًا، واللهُ أعلمُ»[٤].

وقد ذكر الكيلاني هذا الإيراد على ابن الحاجب بنصّه، وكأنه من كلامه، ولم يعزه إلى ابن مالك؛ ممّا يوحي بتبنّيه له، ومتابعته عليه، فقال: «قلنا: الأولى أن يقولَ: (للتَّمَكُّنِ)؛ لأنه مصدرُ تَمَكَّنَ، بخلافِ (تَمْكِين) فإنه مصدرُ مَكَّنَ، ولم يَقُلِ النحاةُ:

---

(١) ينظر: مبسوط الأحكام، القسم الثاني: ١٤٦٦/٤، والأزهار الصافية: ١٤٤/٤، وشرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض: ١٢١٢، ومصباح الراغب: ٧١٢/٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٤١/١، ٢/٢، ٣، ٨٨، ٢٧٤، ٢٧٧، ١٨٢/٣، ٣٣/٤، ٣٤٠، والأصول: ٤٥/١، ١١١/٢، ١٤٢، ١٦٦/٣، ١٧٤، ٣٢٠، والجمل للزجاجي: ٢، والإيضاح العضدي: ١٢، واللمع: ٩.

(٣) الكتاب: ١٦/١. وينظر: ٢٢/١، ٢٨٧/٣، ٢٩٧، ٢٩٨، ٥٢١، ٦٤٥.

(٤) التحفة: ٤٤٤.

مُمَكَّنٌ، بل مُتَمَكِّنٌ، فتأمّلْ»[1].

وأمّا تاج الدين التبريزي فقد دافع عن ابن الحاجب فيما أورده ابن مالك عليه كعادته، وإن لم يذكر ابن مالك صراحةً، حيث ذكر أن تنوين (التَّمْكِين) مشهور وفصيح في الكلام، ولم يضعّفه أحدٌ من النحويّين، فقال: «قولُه: (وهو للتَّمْكِينِ...)... والاسمُ يُسمّى حينئذٍ (المُمَكَّن)، نحو: زيدٍ ورجلٍ، وقد يُقَالُ له: تنوينُ التَّمَكُّنِ، والاسمُ مُتَمَكِّنٌ. ولا يُلْتَفَتُ إلى قولِ مَن قال: (والأولى أن يقولَ: تنوينُ التَّمَكُّنِ؛ لأنهم يقولون: التَّمَكُّنُ، لا المُمَكَّنُ)؛ فإن إطلاقَ تنوينِ المُمَكَّنِ[2] في كلامِهم مشهورٌ فصيحٌ، ولا نرى أحدًا نسبه إلى الضعفِ، (وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي المَسَاوِيَا!)»[3].

وأمّا بقيّة شرّاح الكافية فلم أقف لهم على رأيٍ فيما أورده ابن مالك على ابن الحاجب؛ ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أن نسخهم من الكافية جاءت بلفظ (التَّمَكُّن).

وتابع الشيخ خالد الأزهري ابن مالك في أن الأولى استعمال مصطلح (التَّمَكُّن)، فقال: «(وأنواعُ التنوينِ): الخاصّةُ بالاسمِ. (أربعةٌ: أحدُها: تنوينُ التَّمْكِينِ): والأولى التَّمَكُّنُ، مصدرُ تَمَكَّنَ؛ لقولِه بَعْدُ: (لتَمَكُّنِه)، والوصفُ مُتَمَكِّنٌ، لا مُمَكَّنٌ، ويُسَمَّى (تنوين الأَمْكَنِيَّة)، و(تنوين الصَّرْف)»[4].

وتعقّبه ياسين العليمي، فقال: «قولُه: (والأولى التَّمَكُّنُ... إلخ)، فيه نظرٌ؛ لأن تنوينَ التَّمْكِينِ مركّبٌ إضافيٌّ منقولٌ، وقولُه: (لتَمَكُّنِه) مفردٌ قُصد به بيانُ معنى تنوينِ

(١) حاشية الكيلاني على الكافية: ٤١٢.
(٢) كذا، ولعلّه: «التمكين».
(٣) مبسوط الأحكام، القسم الثاني: ١٤٦٦/٤.
(٤) التصريح: ٣١/١-٣٢.

التَّمْكِينِ. وهذا معنى قولِ الشِّهَابِ: التَّمْكِينُ هنا صار لقبًا على المعنى المُعَبَّرِ عنه بالأَمْكَنِيَّةِ»[١].

وقد زاوج الأشموني بين هذين المصلحين، فقال: «وهذا التعريفُ منطبقٌ على أنواعِ التنوينِ، وهي أربعةٌ: الأوّلُ: (تنوينُ الأَمْكَنِيَّةِ)، ويُقَالُ: (تنوينُ التَّمَكُّنِ)، و(تنوينُ التَّمْكِينِ)، كرجلٍ، وقاضٍ»[٢].

ومثله فعل الخضري، فقال: «قولُه: (تنوينُ التمكينِ): ويُسَمَّى (تنوين التَّمَكُّن)، و(الأَمْكَنِيَّة)؛ لدلالتِه على تَمَكُّنِ الاسمِ في بابِ الاسميةِ، وعدمِ مشابهتِه الحرفَ والفعلَ، و(تنوين الصَّرْف)؛ لصَرْفِه عن تلك المشابهةِ»[٣].

والذي يظهر لي أن نقد ابن مالك ابن الحاجب استعماله مصطلح (التَّمْكِين) له وجهٌ من الصحّة؛ إذ إن (التَّمَكُّن) مستعملٌ في كلام متقدّمي النحويّين، كما أن مصطلح (التَّمْكِين) شائعٌ وفصيحٌ، ولم يضعّفه أحدٌ من النحويّين كما قال التبريزي، ومقبولٌ معنًى أيضًا؛ إذ معناه: تمكين الواضع له، كما قال الصبّان: «قولُه: (وتنوينُ التَّمْكِينِ): أي: التنوينُ الدالُّ على تمكينِ الواضعِ الاسمَ في بابِ الاسميّةِ، أو المرادُ بالتَّمْكِينِ: التَّمَكُّنُ»[٤]. هذا فضلًا عن أن كثيرًا من متأخّري النحويّين قد أخذوا به، وقصروا استعمالهم عليه[٥].

---

(١) حاشية ياسين العليمي على التصريح: ١/٣١-٣٢.

(٢) شرح الأشموني على ألفيّة ابت مالك: ١/١٦.

(٣) حاشية الخضري: ١/١٩.

(٤) حاشية الصبّان: ١/٧٦.

(٥) ينظر – على سبيل المثال –: شرح المفصّل لابن يعيش: ١/٢٥، ٦٤، ٣/٣٠، والتذييل والتكميل: ٤/٢٩٥، وتوضيح المقاصد: ١/٢٧٥، ٢٧٦، وأوضح المسالك: ١/١٤، والهمع: ١/١٠، ٤/٤٠٥، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٢٨٦.

المبحث الثاني

القيمة العلمية لنقد ابن مالك مصطلحات ابن الحاجب.

تظهر القيمة العلمية لنقد ابن مالك مصطلحات ابن الحاجب في أمورٍ ثلاثةٍ:

الأوّل: تأثيرها في شرّاح الكافية.

كان لنقود ابن مالك مصطلحات ابن الحاجب تأثيرٌ واضحٌ على كثيرٍ من شرّاح الكافية الذين جاؤوا بعده، فقد نقلوا هذه النقود، وأثْروا بها شروحَهم، والعجيب أن بعضهم لم يصرّح أنها لابن مالك، حتى يُخيَّل للقارئ أنها من كلامه، لا من كلام ابن مالك! ومن أمثلة هذا التأثير:

انتقد ابن النحوية ابن الحاجب إطلاقه التعبير بـ (اللام) بدلاً من (آلة التعريف)، وذلك عند حديثه عن خصائص الاسم، فقال[1]: «إن أراد بقولِه: (دخولُ اللامِ) مطلقَ اللامِ، وَرَدَ عليه لامُ الابتداءِ، والجرِّ، ونحوهما، وإن أراد (لامَ التعريفِ)، فلم يتقدّمْ معهودٌ يَرْجِعُ إليه العهدُ. وكان الأولى أن يقولَ: (حرفُ التعريفِ)، أو (آلةُ التعريفِ)؛ ليشملَ مذهبَ سيبويهِ في أنه اللامُ وحدَها، ومذهبَ الخليلِ في أنه كـ (هل) و(بل)، ولغةَ طيِّئٍ في إبدالِهم منَ اللامِ ميمًا، نحو:

... ... يَرْمِي وَرَائِيَ بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَةْ».

وابنُ النحويةِ في انتقاده هذا مسبوقٌ بابن مالك، فقد نقله عنه، لكنه لم يصرّح بذلك كعادته، يقول ابن مالك في هذا: «ولو قال: (دخولُ آلةِ التعريف)، لكان أحسنَ؛ لِيُدْخِلَ لغةَ طيِّئٍ، في مثلِ قولِه: – صلّى اللهُ عليه وسلّم –: (ليس منَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ)؛ إذِ الميمُ عندَهم بدلٌ مِن لامِ التعريفِ. ومنه:

---

(١) ابن النحوية وحاشيته على الكافية: ١٦.

ذَاكَ خَلِيْلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِيَ بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

ولَمَا وَرَدَ عليه الألفُ واللامُ الموصولةُ؛ لدخولِها على الفعلِ، كقولِه:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُوْمَتُهُ وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

ولاماتُ الابتداءِ، والجرِّ، وجوابُ (لو) و(لولا)؛ لأنه قال: (واللامُ)، ولم يتقدّمْ معهودٌ يَرْجِعُ العهدُ إليه»[(١)].

ومن شرّاح الكافية الذين نقلوا نقد ابن مالك هذا على ابن الحاجب دون التصريح به: ابن جمعة الموصلي[(٢)]، وركن الدين الإستراباذي[(٣)]، ونجم الدين القَمُولي[(٤)]، والرصّاص[(٥)]، وغيرهم[(٦)].

ومن الأمثلة أيضًا:

انتقد الكيلاني ابن الحاجب استعماله مصطلح (التَّمْكِين) بدلًا من (التَّمَكُّن)، فقال: «قلنا: الأولى أن يقولَ: (للتَّمَكُّنِ)؛ لأنه مصدرُ تَمَكَّنَ، بخلافِ (تَمْكِين) فإنه مصدرُ مَكَّنَ، ولم يَقُلِ النحاةُ: مُمَكَّنٌ، بل مُتَمَكِّنٌ، فتأمّلْ»[(٧)].

وما ذكره الكيلاني هو إيراد ابن مالك على ابن الحاجب بنصّه، لكنه لم يعزه إليه، حتى فُهم أنه من كلامه، وهذه عادتُه في نقده لكثيرٍ ممّا أخذه ابن مالك على الكافية،

---

(١) التحفة: ٩٢-٩٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٨٩/١.

(٣) ينظر: البسيط في شرح الكافية: ١٤٢/١.

(٤) ينظر: شرح نجم الدين القَمُولي على الكافية (من أوّل الكتاب إلى أوّل المنصوبات): ٦٣-٦٤.

(٥) ينظر: منهاج الطالب: ١٣٨/١.

(٦) ينظر: التحفة الشافية: ١٢/١، والبرود الضافية: ٢٣، وعفو العافية: ٣٦/١-٣٧.

(٧) حاشية الكيلاني على الكافية: ٤١٢.

يقول ابن مالك في هذا: «قولُه: (وللتَّمْكِينِ). كان الأولى: (وللتَّمَكُّنِ)؛ لأنه مصدرُ تَمَكَّنَ، بخلافِ (تَمْكِين) فإنه مصدرُ مَكَّنَ، ولم يَقُلِ النحاةُ: مُمَكَّنٌ، بل مُتَمَكِّنٌ»[1].

الثاني: تأثيرها في غير شرّاح الكافية:

كان لنقود ابن مالك مصطلحات ابن الحاجب تأثيرٌ واضحٌ أيضًا على بعض مَن جاء بعده من غير شرّاح الكافية، فقد نقلوا بعض هذه النقود في مؤلَّفاتهم، وتابعوا فيها ابن مالك، ومن أمثلة ذلك:

رجّح المرادي استعمال ابن مالك مصطلح (أداة الاستفهام) بدلًا من (ألف الاستفهام)، فقال: «وأطلق الاستفهامَ؛ ليتناولَ جميعَ أدواتِه، كهَلَ، ومَنَ، ومَا، فهو أولى مِن قولِ ابنِ الحاجبِ: (أو ألف الاستفهام)»[2].

ورجّح ابن هشام استعمال المصطلح الذي استحدثه ابن مالك، وهو مصطلح (النائب عن الفاعل)، فقال: «وأقولُ: الثاني منَ المرفوعاتِ: نائبُ الفاعلِ، وهو الذي يعبّرون عنه بـ (مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعُله)، والعبارة الأولى أولى؛ لوجهين: أحدُهما: أن النائبَ عنِ الفاعلِ يكونُ مفعولًا وغيرَه، كما سيأتي. والثاني: أن المنصوبَ في قولِك: أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا، يَصْدُقُ عليه أنه مفعولٌ للفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وليس مقصودًا لهم»[3].

ومثله فعل الصبّان، فقال: «النائبُ عنِ الفاعلِ. هذه العبارةُ أولى وأخصرُ مِن قولِ كثيرٍ: (المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه)؛ لصدقِه على (دينارًا) مِن: أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا،

---

(١) التحفة: ٤٤٤.

(٢) توضيح المقاصد: ١/٤٧١.

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام: ١٩١. وينظر: المغني: ٢/٧٤٠.

وعدمِ صدقِه على الظرفِ وغيرِه ممّا ينوبُ عنِ الفاعلِ، وإن أُجيب: بأن المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه صار كالعَلَمِ بالغَلَبَةِ على ما ينوبُ مَنَابَ الفاعلِ مِن مفعولٍ وغيرِه»[١].

وكذا الخضري، فقال: «النائبُ عنِ الفاعلِ. هذه الترجمةُ مصطلحُ المصنِّفِ، وهي أولى وأخصرُ مِن قولِ الجمهورِ: (المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه)؛ لأنه لا يشملُ غيرَ المفعولِ ممّا ينوبُ كالظرفِ، إذِ المفعولُ به هو المرادُ عندَ الإطلاقِ، ولأنه يشملُ المفعولَ الثانيَ في نحوِ: أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا، وليس مرادًا، وإن أُجيب: بأن تلك العبارةَ غَلَبَتْ على ما ينوبُ عنِ الفاعلِ أيًّا كان دونَ غيرِه»[٢].

وتابع الشيخ خالد الأزهري ابن مالك في أن الأولى استعمال مصطلح (التَّمَكُّن)، فقال: «(وأنواعُ التنوينِ): الخاصّةُ بالاسمِ. (أربعةٌ: أحدُها: تنوينُ التَّمْكِينِ): والأولى التَّمَكُّنُ، مصدرُ تَمَكَّنَ؛ لقولِه بَعْدُ: (لتَمَكُّنِه)، والوصفُ مُتَمَكِّنٌ، لا مُمَكَّنٌ، ويُسَمَّى (تنوين الأَمْكَنِيَّة)، و(تنوين الصَّرْف)»[٣].

ومن مظاهر هذ التأثير: تلخيص السيوطي لبعض إيرادات ابن مالك على ابن الحاجب، والجواب عنها، من ذلك قوله: «وتختصُّ (الكافيةُ) بإيرادٍ، وهو أن اللامَ صادقةٌ بلامِ الابتداءِ، أو اللامِ التي في جوابِ (لولا) و(لو)، ولم يتقدّمْ معهودٌ. وأُجيب: بأنه وإنْ لم يتقدّمْ معهودٌ، فقد مضت شهرةُ اللامِ في التعريفِ، وكَثُرَ استعمالُها فيه حتى صار كالشيءِ الحاضرِ؛ فيَرْجِعُ إليه العهدُ. ثمّ التعبيرُ بـ (أل) يناسبُ مذهبَ مَن يرى أن المُعَرَّفَ مجموعُهما، والتعبيرُ بـ (اللامِ) يناسبُ مَن يرى أن

---

(١) حاشية الصبّان: ٢/٨٧.

(٢) حاشية الخضري: ١/١٦٧.

(٣) التصريح: ١/٣١-٣٢.

المُعَرَّفَ اللامُ فقط؛ فلا يُعْتَرَضُ على واحدٍ منهما مِن هذه الحيثيّةِ»[1].

وقوله: «(بابُ النائبِ عنِ الفاعلِ). هكذا تُرجم في (الألفيّة) و(الشّذور). وهو أولى مِن قولِ ابنِ الحاجبِ: (مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه)؛ لوجهين: أحدُهما: أن النائبَ عنِ الفاعلِ قد يكونُ مفعولًا وغيرَ مفعولٍ. والثاني: أن المنصوبَ في نحوِ: أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا، يَصْدُقُ عليه أنه مفعولُ فعلٍ لم يُسَمَّ فاعلُه، وليس مرادًا. ذكره ابنُ هشامٍ في (شرح الشذور). لكنْ قال أبو حيّانَ في (شرح التسهيل): الترجمةُ بـ (النائب عن الفاعل)، لم أَرَهَا لغيرِ ابنِ مالكٍ، وإنما عبارةُ النحويّين فيه أن يقولوا: (بابُ المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه)، ولا مشاحةَ في الاصطلاحِ. انتهى»[2].

وقوله: «بابُ (لا) التي لنفيِ الجنسِ. كذا ترجم الثلاثةُ. وقد تَعَقَّبَ الناظمُ في (نُكَته) على ابنِ الحاجبِ – حيثُ ترجم بذلك –، وقال: الأولى أن يُقَالَ: (لا) المحمولةُ على (إنّ)؛ لأن (لا) المشبّهةَ بـ (ليس) قد يُنْفَى بها الجنسُ، ويُفَرَّقُ بينَ إرادةِ الجنسِ وغيرِه بالقرائنِ. وتَعَقَّبَ ابنُ هشامٍ في (تعليقه على الألفيّة) بذلك. وقد عَبَّرَ في (الكافية الكبرى) و(التسهيل) بـ (لا) العاملةِ عمل (إنّ)، وفي (الجامع) بـ (لا) الناصبةِ على نفيِ الجنسِ»[3].

كما نقل ابن هشام ردّ ابن مالك على ابن الحاجب، ولم يعقّب عليه، فقال: «مسألةٌ: ردّ ابنُ مالكٍ على ابنِ الحاجبِ قولَه: (لا التي لنفي الجنسِ)، فقال: (الأولى العاملةُ عملَ إنّ؛ فإن العاملةَ عملَ ليس قد تنفي الجنسَ»[4].

---

(١) النكت: ٨٢/١. وينظر: الهمع: ١٠/١-١١.

(٢) النكت: ٣٥٥/١.

(٣) النكت: ٣١٦/١.

(٤) مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري: ٢٣٨.

الثالث: الدفاع عن ابن الحاجب في انتقاد ابن مالك مصطلحاته.

ممّا يعزّز القيمة العلمية لهذه النقود أن تاج الدين التبريزي في شرحه على الكافية المسمَّى (مبسوط الأحكام فيما يتعلّق بالكلم والكلام)، قد انبرى بحماسٍ منقطع النظير للدفاع عن مصطلحات ابن الحاجب، والانتصار له من ابن مالك، وكان قاسيًا في ردوده على ابن مالك قسوةً تجاوز بها حدود النقد العلمي!

ومن ردود التبريزي القاسية على ابن مالك: قوله في ردّ اختياره مصطلح (التوصّل) بدلًا من (الإفضاء): «والظاهرُ أن المعترِضَ إذا رجع إلى نفسِه وأنصف يعرفُ أن الذي يقولُ ليس بشيءٍ عندَ التحقيقِ!»[(١)]. وقوله في الموضع نفسه: «... فسقط وَهْمُه كيفما كان»[(٢)].

ومنها أيضًا: قوله في ردّ اختياره مصطلح (تنوين التَّمَكُّن) بدلًا من (تنوين التَّمْكِين): «قولُه: ولا يُلْتَفَتُ إلى قولِ مَن قال: (والأولى أن يقولَ: تنوينُ التَّمَكُّنِ؛ لأنهم يقولون: التَّمَكُّنُ، لا المُمَكَّنُ)؛ فإن إطلاقَ تنوينِ المُمَكَّنِ في كلامِهم مشهورٌ فصيحٌ، ولا نرى أحدًا نسبه إلى الضعفِ، (وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي المَسَاوِيَا!)»[(٣)].

ومن ردوده القاسية على نقد ابن مالك (الكافية) عامّة: قوله في نهاية شرحه – بعد أن أورد نقود ابن مالك وتعليقاته على (الكافية) –: «ومعَ ذلك أمثالُ هذه الأَسْوِلَةِ التي أوردناها في الشكوكِ على المقدّمةِ لا ينبغي أن يتعرّضَ لها مَن كان له علمٌ وافرٌ، وديانةٌ كاملةٌ!

---

(١) مبسوط الأحكام، القسم الثاني: ٩٨٦/٣.

(٢) مبسوط الأحكام، القسم الثاني: ٩٨٧/٣.

(٣) مبسوط الأحكام، القسم الثاني: ١٤٦٦/٤.

أمّا الأوّل؛ فلأن أكثرَها غيرُ موجَّهٍ، فاشٍ عن حقدٍ مستورٍ في الباطنِ؛ لانتشارِها في الآفاقِ، والتوجّهِ إليها بالقبولِ على الإطلاقِ بالبحثِ، والدرسِ، والكتابةِ، والروايةِ، والتصنيفِ، وبالشرحِ عليها، والافتخارِ بمعرفةِ مسائلِها، وحلِّ غوامضِها، وهذا لا يخفى على أحدٍ ممَّن له مسألةٌ!

ومُصَنَّفُ هذا الشخصِ ما أقبلوا عليه إلّا في الديارِ المصريةِ، وما شُرِح له إلّا شرحٌ واحدٌ، وتسميتُه بالخَرْجِ أولى؛ لأنه لم يَمُرَّ بالشارحِ على فصلٍ مِن كتابِه، ومسائلَ مِن أبوابِه، إلّا اعترض عليه بالحقِّ أو بالباطلِ، ونسبه إلى الجهلِ بهذا العِلْمِ، وبكتابِ سيبويهِ، ومَثَّلَ له بقولِه: (حِمَارُ الحكيمِ ثَوَى!)، وأشار له بذلك، وحالُ مُصَنَّفِه معَ تصنيفِ المُصَنِّفِ كما قال الحماسيُّ:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ شِعْرِيَ طَارَ عَنِّي وَشِعْرُكَ حَوْلَ بَيْتِكَ مُسْتَدِيْرُ

وأمّا الثاني؛ فلأنه كان تلميذًا للمصنِّفِ، واستفاد منه، وثَبَتَ عليه حقُّه، ثمّ أضاعه وأساء إليه، وبعدَ موتِه كتب على تصنيفِه طمعًا في أن يصرفَ عزائمَ الناسِ عنه، ويأبى اللهُ إلّا أن يتمَّ نورَه، فلم يُرَاعَ حقَّ رعايتِه، وقُيِّضَ له قرينٌ أساء إليه، وبكلِّ إمكانٍ اعترض عليه، وما أكثرَ ما أورده عليه مثلَ جميعِ ما أورده هو على المصنِّفِ، ولا يُلْصَقُ به، ولا بتصنيفِه!

وأمّا لو أمعن النظرَ في تصنيفِه لرآه غيرَ مُنَقَّحٍ عنِ الحشوِ في المتنِ، ومَحْشُوًّا بأحكامٍ شاذّةٍ غريبةٍ، وتعرّضاتٍ فاسدةٍ، وأدلّةٍ كاسدةٍ، وهأنذا أذكرُ بعضَ تلك المواضعِ مِن غيرِ استقصاءٍ عن كلِّ لفظٍ بلفظٍ، فليس في الاشتغالِ به طائلٌ، إلّا أن مَن دَقَّ يُدَقُّ، ومَن فَتَّشَ يُفَتَّشُ؛ فإن كتابَه ملآنٌ بما أورده على المقدّمةِ مِن مخالفةِ سيبويهِ، أو موافقةِ الكوفيّين، وزيادةٍ مِن مخالفةِ الإجماعِ، والاستبدادِ بالرأيِ، والحدودِ، والأدلّةِ المنقوضةِ، وجزاءُ سيِّئةٍ سيِّئةٌ مثلُها، وأنا أستعيذُ باللهِ منَ الغلوِّ، وإرادةِ الفسادِ في الأرضِ والعلوِّ!...

والمقصودُ أنه ما مِن مُصَنِّفٍ إلّا وقد يقعُ في كلامِه ما لا ينبغي مِن سَهْوٍ، أو نسيانٍ، أو سَبْقِ قلمٍ، والمصونُ عنِ السَّهْوِ والخطأِ واللَّغْوِ، وما لا يأتيه الباطلُ مِن بينِ يديه ولا مِن خلفِه كلامُ اللهِ، المُبَرَّأُ عن تطرّقِ الطعنِ إليه؛ لأن حفظَه موكولٌ إليه، ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[١]، ﴿وَلَو كَانَ مِن عِندِ غَيرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱختِلَٰفا كَثِيرا﴾[٢]، على أن المقدّمةَ التي نحن بصددِها جلُّ لفظِها أحسنُ تهذيبًا، وأبلغُ تركيبًا، وأخلصُ عنِ الحشوِ منَ المتنِ[٣]؛ فلا ينبغي لصاحبِ (التسهيلِ) أن يجتهدَ بكلِّ إمكانٍ في إبداءِ شكوكٍ فاسدةٍ، وإظهارِ اعتراضاتٍ كاسدةٍ؛ لصرفِ عزائمِ الناسِ عنها، أو ليُذْكَرَ بمخالفتِها فيُشْهَرَ، فذُكِرَ فشُهِرَ، بخلافِ ما قَصَدَ، أنشد الجاحظُ:

خِلَافًا لِقَوْلِي مِنْ فَيَالَةِ رَأْيِهِ كَمَا قِيْلَ قَبْلَ اليَوْمِ: خَالِفْ فَتُذْكَرَا

وجملةُ ما تكلّم به ليس بشيءٍ ممّا يلوحُ التقاطُه مِن صفحاتِها، وإنمّا يفوحُ بحبِّ الرئاسةِ مِن حركاتِها، ويبدو عليها قَصْدُ الاتّهامِ، فإن مَن تصدّى لقرينٍ أثبت أنه مِن طبقتِه، أو ذو درجةٍ فوقَ درجتِه، قال الشاعرُ:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيْقُ وَأَهْلُهُ ... ...

وقال غيرُه:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ ... ...

وقال:

حَسَدُوا الفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ وَالقَوْمُ أَعْدَاءٌ لَهُ وَخُصُوْمُ

---

(١) من الآية (٩) من سورة الحجر.

(٢) من الآية (٨٢) من سورة النساء.

(٣) يريد بالمتن متن (التسهيل) لا بن مالك.

كَضَرَائِرِ الحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبَغْيًا: إِنَّهُ لَدَمِيْمُ

والمصنِّفُ – رحمه اللهُ – طاهرُ اللسانِ عن عِرْضِ الناسِ، وعن تخطئتِهم بالباطلِ، وهو الأمينُ المنقطعُ القرينِ، الذي شُهِرَ منذُ ظَهَرَ، وفاق بالإنصافِ، فهو مَنَاطٌ بالنجمِ، فَمَا للطباعِ الخاسئةِ، والقرائحِ الخاطئةِ، والخواطرِ البعيدةِ، والأذهانِ البليدةِ، والتعرّضِ للمعارضةِ، والتصدّي للمناقضةِ؟! هيهاتَ؛ فأين الثُّرَيَّا مِن يدِ المتناولِ؟! نعوذُ باللهِ مِن شرِّه اللَّسِنِ، ونستغفرُ اللهَ منَ الخطأِ والزَّلَلِ في القولِ والعملِ...»[(١)].

ولم يقف الأمرُ عند هذا الحدّ، بل وصل الحال بالتبريزي ألّا يذكر اسم ابن مالك صراحةً، وكان يُطلق عليه (المعترِض)[(٢)]، أو (صاحب الاعتراض)[(٣)]، أو (صاحب الشكوك)[(٤)]، أو (صاحب التسهيل)[(٥)]، أو (قال بعضهم)[(٦)]، ولم يكتفِ بذلك، بل إنه كان يصف نقوده وتعليقاته على الكافية بـ (الفساد)[(٧)]، أو (البطلان)[(٨)]، أو (الوَهْم)[(٩)]، أو (الغلط)[(١٠)]، أو (الخطأ)[(١)]، أو (ليس بشيءٍ عند التحقيق)[(٢)]، أو ما شابه ذلك!

---

(١) مبسوط الأحكام: القسم الثاني: ١٤٧٢/٤-١٥٠٥.

(٢) ينظر: مبسوط الأحكام: القسم الأوّل: ٣٩/١، ٩٥٠/٣، ٩٥١، والقسم الثاني: ٤٦٩/٢، ٩٨٦/٣.

(٣) ينظر: مبسوط الأحكام، القسم الثاني: ٩٨٦/٣.

(٤) ينظر: مبسوط الأحكام، القسم الثاني: ١٤٧٠/٤.

(٥) مبسوط الأحكام: القسم الثاني: ١٥٠٤/٤.

(٦) ينظر: مبسوط الأحكام، القسم الأوّل: ٣١٦/٢، ٤٥٩، والقسم الثاني: ٤٦٨/٢.

(٧) ينظر: مبسوط الأحكام، القسم الأوّل: ٤٠/١.

(٨) ينظر: مبسوط الأحكام، القسم الأوّل: ٤٥٩/٢.

(٩) ينظر: مبسوط الأحكام، القسم الثاني: ٩٨٧/٣.

(١٠) ينظر: مبسوط الأحكام، القسم الثاني: ٩٨٦/٣، ١٤٧١.

والحقُّ أن التبريزي قد قَسَا على ابن مالكٍ، ووصف هذا العالم الجليل – رحمه الله – بما لا يليق، واتّهمه في أشياء لم أَرَهَا في نقده وتعليقه على الكافية، بل إن ابن مالك كان معتدلًا في نقده ابن الحاجب، وهذا ظاهر في عباراته التي توحي بالتأدّب، والاتزان، والتلطّف في الردّ والاعتراض، وعدم التعصّب للرأي، وعدم القسوة والحدّة، أو التجهيل، أو التسفيه، أو الوصف بالفساد، أو التعسّف، أو غيرها من الألفاظ الجارحة التي يتّخذها بعض العلماء في ردودهم على مخالفيهم، كقوله: «ولو قال: (دخولُ آلةِ التعريفِ)، لكان أحسنَ»[٣]، و«الأولى: (النائبُ عنِ الفاعلِ)»[٤]، و«المحمولةُ على (إنّ) أولى»[٥]، و«(التوصّلُ) أظهرُ من (الإفضاءِ)»[٦].

وهذا يعكس كمالَ خلقِه، وحسنَ مقصدِه، خلاف وصف تاج الدين التبريزي له بأنه يُبدي بعينِ سُخْطِه المَسَاوِيَا[٧]!

وممّا يؤكّد حسن مقصد ابن مالك، وأن هدفه التقويم والإصلاح، تأييده لابن الحاجب في كثيرٍ من عباراته وأقواله، كقوله في تعريف الكلمة: «و (لفظٌ) أولى من قول الزمخشري: (لفظةٌ)؛ لوجهين...»[٨]. وقوله في أنواع الإعراب: «قولُه: (وأنواعُه)

→→→

(١) ينظر: مبسوط الأحكام، القسم الأوّل: ٣/٩٤٩.

(٢) ينظر: مبسوط الأحكام، القسم الثاني: ٣/٩٨٦.

(٣) التحفة: ٩٢.

(٤) التحفة: ١٢٧.

(٥) التحفة: ١٩٩.

(٦) التحفة: ٣٩١.

(٧) ينظر: مبسوط الأحكام، القسم الثاني: ٤/١٤٦٦.

(٨) التحفة: ٨٧.

أحسنُ من قول غيره: (وألقابُه)...»[1]. وقوله في علامات الاسم: «قولُه: (والجرُّ) أجودُ من قولهم: (وحرفُ الجرِّ)...»[2].

ثمّ إن ابن مالك حينما أورد على (المقدّمة الكافية) أشار إلى جوانبَ وَهْنٍ – من وجهة نظره – تعتري بعض الحدود، والألفاظ، والمصطلحات، والأمثلة، والعبارات، والتراكيب، وغيرها، وعرضها على ميزان النقد والتمحيص والتدقيق؛ بهدف تقويمها وإصلاحها، شأنُه في ذلك شأنُ كثيرٍ من العلماء في عصره، سواءٌ وُفِّقَ في ذلك أو لا، لكن تعصّب التبريزي لابن الحاجب أوقعه فيما أوقعه فيه من كيل التهم لابن مالك، ونعت نقوده وتعليقاته بالفساد، والبطلان، وغيرهما ممّا نعته به!

(١) التحفة: ٩٦.

(٢) التحفة: ٩٤. وينظر أيضًا: ٩٨، ١٠٩.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبعد:

ففي آخر هذه الرحلة العلمية التي قضيتها في رحاب هذا البحث، خرجت **بالنتائج الآتية**:

١- لم أقف في كتب التراجم التي ترجمت لابن الحاجب أو ابن مالك على ما يفيد أن ابن مالك أخذ عن ابن الحاجب، أو جالسه، ويُعَدُّ تاج الدين التبريزي هو أوّل مَن أشار إلى أن ابن مالك تتلمذ على ابن الحاجب، وجلس في حلقته، واستفاد من علمه، وذلك في آخر شرحه لكافية ابن الحاجب.

٢- تتلمذُ ابن مالك على ابن الحاجب، وأخذُه عنه، ومجالستُه له، ثابتةٌ لا شكَّ فيها، أمّا تشكيك الدماميني في ذلك، وما ذكره الصفدي عنه في حقّ شيخه، فلا ينهضان دليلًا قاطعًا على نفي جلوس ابن مالك في حلقة ابن الحاجب، وأخذه عنه، لأسبابٍ ذكرتها في التمهيد لهذا البحث.

٣- ظهر لي جليًّا تأثّرُ ابن مالك بأستاذه ابن الحاجب في أمورٍ، منها: التأليف، وتسمية الكتب، وشرح مقدّمته في النحو (الكافية)، وتبنِّيه آراءه التي انفرد بها.

٤- لم يصرّح ابن مالك باسم ابن الحاجب البتّة في جميع كتبه، على الرغم من أنه شرح كافيته!

٥- يُعَدُّ ابن مالك أوّل مَن شرح (الكافية) بعد مصنِّفها ابن الحاجب، وهو أوّل من انتقده.

٦- لابن الحاجب في (كافيته) عنايةٌ خاصّةٌ بالمصطلحات النحوية؛ ما جعل مصطلحاته تحظى بعناية الشرّاح، فتناولوها بالنقد والإصلاح تارةً، والمتابعة والتأييد، والدفاع عنها، والجواب عمّا أُورد عليها تارةً أخرى.

٧- أن مصطلحات ابن الحاجب قد استثارت ملكة ابن مالك النقدية؛ فكان لها نصيبٌ من نقده وتعليقه، وقد بلغ عدد النقود التي أوردها ابن مالك على مصطلحات ابن الحاجب ثمانية نقود.

٨- لم يكن ابن مالك موفّقًا في بعض نقوده مصطلحات ابن الحاجب، وكان معه الحقُّ في بعضها، وإن ردّها بعضُ شرّاح الكافية بالإجابة عنها.

٩- كان لابن مالك أثرٌ ظاهرٌ في كثيرٍ من شرّاح الكافية الذين جاؤوا بعده، فقد نقلوا عنه كثيرًا من نقوده وتعليقاته على الكافية، وأثْروا بها شروحَهم، وبعضهم لم يعزُ ذلك إليه! وقد امتدّ هذا التأثير إلى بعض مَن جاء بعده من غير شرّاح الكافية، فقد نقلوا بعض هذه النقود في مؤلَّفاتهم، وتابعوه فيها، كالمرادي، وابن هشام، والصبّان، والخضري، وغيرهم.

١٠- ابتدع ابن مالك مصطلحاتٍ نحويةً جديدةً لم يُسبق إليها، وتابعه عليها بعضُ مَن جاء بعده من النحاة، مثل: مصطلح (النائب عن الفاعل).

١١- كان ابن مالك معتدلًا في نقده ابن الحاجب، وهذا ظاهر في عباراته التي توحي بالتأدّب، والاتزان، والتلطّف في الردّ والاعتراض، وعدم التعصّب للرأي، وعدم القسوة والحدّة، أو التجهيل، أو التسفيه، أو الوصف بالفساد، أو التعسّف، أو غيرها من الألفاظ الجارحة التي يتّخذها بعض العلماء في ردودهم على مخالفيهم، كقوله: «ولو قال: (دخولُ آلةِ التعريفِ)، لكان أحسنَ»، و«الأولى: (النائبُ عنِ الفاعلِ)»، و«المحمولةُ على (إنّ) أولى»، و«(التوصّلُ) أظهرُ من (الإفضاءِ)». وهذا يعكس كمال خلقه، وحسن مقصده، خلاف وصف تاج الدين التبريزي له بأنه يُبدي بعينِ سُخْطِه االمَسَاوِيَا!

١٢- كان الاختصار هو السمة الظاهرة في نقد ابن مالك في كتابه (التحفة)، وهذا عكس ما عُرف عنه من طول نَفَسٍ في بعض كتبه الأخرى.

١٣- تفاوتت مواقف شرّاح الكافية من نقد ابن مالك مصطلحات ابن الحاجب بين متوقّفٍ فيما قرّره، ومتابعٍ له، ومخالفٍ، وإن غلب عليهم جانب المخالفة؛ دفاعًا عن ابن الحاجب ومصطلحاته.

١٤- كان تاج الدين التبريزي في كتابه (مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلّق بالكلم والكلام) أبرز شرّاح الكافية دفاعًا عن ابن الحاجب، وقد اتّهم ابن مالك في أشياء لم أَرَهَا في نقده وتعليقه على (الكافية)، وكان قاسيًّا على ابن مالك في نقده ابن الحاجب قسوةً تجاوز بها حدود النقد العلمي! ولم يقف الأمرُ عند هذا الحدّ، بل وصل الحال بالتبريزي ألّا يذكر اسم ابن مالك صراحةً، وكان يُطلق عليه (المعترِض)، أو (صاحب الاعتراض)، أو (صاحب الشكوك)، أو (صاحب التسهيل)، أو غيرها، ولم يكتفِ بذلك، بل إنه كان يصف نقوده وتعليقاته على الكافية بـ (الفساد)، أو (البطلان)، أو (الوَهْم)، أو (الغلط)، أو (الخطأ)، أو ما شابه ذلك!

١٥- يُعَدُّ كتابُ (التحفة) لابن مالك مادّةً خصبةً للبحث في فكر ابن مالك النقدي، وهو كتابٌ لم يحظَ بالشيوع والعناية الكافية من الدارسين والباحثين مثل كتبه الأخرى، على الرغم من قيمته العلمية؛ ولعلّ سبب ذلك أنه طُبع - خطأً - باسم (شرح الكافية لابن جماعة)، وأن الرسالة العلمية التي حقّقت نسبته وعنوانه ظلّت حبيسةَ الأرفف، ولم ترَ النورَ بَعْدُ.

الحمد لله أوّلًا وآخرًا، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع:

أوّلًا: الرسائل العلمية:

١- الأسرار الصافية والخلاصات الشافية على المقدّمة الكافية، إسماعيل بن أحمد بن عطيّة النجراني، (القسم الثاني: قسم المبنيّات)، رسالة ماجستير، ت/ عبد الهادي أحمد الغامدي، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية، علي بن محمد بن أبي القاسم القرشي، رسالة ماجستير، ت/ أحمد بن محمد القرشي، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٣- بُغية الطالب وزُلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب، محمد بن أحمد بن داود اليمني، رسالة ماجستير، (الجزء الأوّل: من أوّل الكتاب حتى نهاية باب المفعول معه)، ت/ طلال خلف الحساني، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤٢٨-١٤٢٩هـ.

٤- بُغية الطالب ومُنية الراغب على مقدّمة ابن الحاجب، أحمد بن محمد الخالدي، رسالة دكتوراه، ت/ صادق يسلم سعيد العي، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ درمان الإسلامية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٥- التحفة الشافية في شرح الكافية، تقي الدين النيلي، رسالة دكتوراه، ت/ إمام حسن الجبوري، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر: القاهرة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٦- التحفة نقد وتعليق على كافية ابن مالك، أملاه/ جمال الدين بن مالك، وجمعه/ بدر الدين بن جماعة، رسالة ماجستير، ت/ أحمد علي قائد المصباحي، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٧- جهود الشريف الجرجاني النحوية والتصريفية مع تحقيق كتابه (شرح الكافية) ودراسته، رسالة دكتوراه، ت/ خليل بن إبراهيم العبّاس، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض، ١٤٢٧-١٤٢٨هـ.

٨- حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، محمود بن الحسين الحاذقي، المعروف بـ (الصادق الكيلاني)، رسالة ماجستير، ت/ عايض سعيد مانع القرني، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤٢٠هـ.

٩- الخلاصات الصافية على المقدّمة الكافية، إسماعيل بن أحمد بن عطيّة النجراني، رسالة ماجستير، (الجزء الأوّل: من الكلمة إلى آخر التوابع)، ت/ عبد المجيد بن إبراهيم آل الشيخ مبارك، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، لا ت.

١٠- شرح كافية ابن الحاجب، جلال الدين الغجدواني، رسالة دكتوراه، ت/ محمد أحمد حسن رشوان، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر: القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١١- شرح كافية ابن الحاجب، فلك العلا التبريزي، رسالة ماجستير، زكي فهمي أحمد الآلوسي، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر: القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

١٢- شرح كافية ابن الحاجب، نجم الدين سعيد العجمي، رسالة دكتوراه، ت/ يسري محمود بدوي، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر: القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٣- شرح كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب، من أوّل الكتاب إلى نهاية خبر (ما) و(لا) المشبّهتين بـ (ليس)، أبو الثناء الأصفهاني، رسالة دكتوراه، ت/ خديجة بنت محمد حسين عبد الرحمن، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤٢١-١٤٢٢هـ.

١٤- شرح نجم الدين القَمُولي على الكافية، (من أوّل الكتاب إلى أوّل المنصوبات)، رسالة دكتوراه، ت/ فتحيّة حسين عطاّر، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤٠٧-١٤٠٨هـ.

١٥- شرح نجم الدين القَمُولي على الكافية المسمَّى (غاية أماني الطالب في شرح كافية ابن الحاجب)، (من أوّل المبنيّات إلى آخر الجوازم التي تجزم فعلًا واحدًا)، رسالة دكتوراه، ت/ بسمة بنت عبد الله العصيمي، كلية الآداب والعلوم الإدارية للبنات: مكّة المكرّمة، ١٤٣٠-١٤٣١هـ.

١٦- شرح نجم الدين القَمُولي المسمَّى (غاية أماني الطالب في شرح كافية ابن الحاجب)، (من أوّل الجوازم التي تجزم فعلين إلى آخر الكتاب)، رسالة دكتوراه، ت/ بدرية بنت قاسم تركستاني، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤٣٤-١٤٣٥هـ.

١٧- الكافي شرح الهادي، أبو المعالي عزّ الدين الزنجاني، رسالة دكتوراه، ت/ محمود فجّال يوسف، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر: القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

١٨- كتاب الركني في تقوية الكلام النحوي، ركن الدين علي بن أبي بكر الحَديثي، رسالة دكتوراه، (القسم الأوّل حتى نهاية عطف البيان)، ت/ يوسف حسن أحمد عمرو، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ درمان الإسلامية، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٩- الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي، ركن الدين علي بن أبي بكر الحَديثي، (من باب الفعل إلى آخر الكتاب)، رسالة دكتوراه، ت/ محمد بن مرعي الحازمي، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤٣٤-١٤٣٥هـ.

٢٠- كشف الوافية في شرح الكافية، سراج الدين محمد بن عمر الحلبي، رسالة ماجستير، ت/ سعيد عبّاس عبد القادر شهاب، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤٠٨هـ.

٢١- مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلّق بالكلم والكلام، تاج الدين التبريزي، رسالة دكتوراه، (القسم الأوّل)، ت/ محمد عبد النبي عبد المجيد، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر: القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٢- مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلّق بالكلم والكلام، تاج الدين التبريزي، رسالة دكتوراه، (القسم الثاني)، ت/ توفيق إسماعيل الوحيدي، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر: القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٢٣- ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب، رسالة ماجستير، ت/ حسن محمد أحمد، كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

ثانياً: الكتب المطبوعة:

٢٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، ت/ د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢٥- الأزهار الصافية في شرح المقدّمة الكافية، يحيى بن حمزة العلوي اليمني، ت/ أ.د. شريف النجّار، وأ.د. علي الشهري، دار السلام: القاهرة، ط (١)، ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م.

٢٦- الأصول في النحو، أبو بكر بن السرّاج، ت/ د. عبد المحسن الفتلي، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٣)، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٢٧- إظهار الأسرار في النحو، زين الدين محمد بن بير البركوي، ت/ أنور بن أبي

بكر الداغستاني، دار المنهاج للنشر والتوزيع: جدّة، ط (١)، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢٨- أمالي ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن الحاجب، ت/ د. فخر صالح قدّارة، دار الجيل: بيروت، دار عمّار: عمّان، لا ط، لا ت.

٢٩- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي الحَسَني العلوي، ت/ د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٣٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، أبو البركات الأنباري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر: بيروت، لا ط، لا ت.

٣١- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: صيدا – بيروت، لا ط، لا ت.

٣٢- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، ت/ د. حسن شاذلي فرهود، لا ط، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٣٣- الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب، ت/ د. موسى بنّاي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، مطبعة العاني: بغداد، لا ط، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٣٤- البسيط في شرح الكافية، ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الإستراباذي، ت/ د. حازم سليمان الحلّي، المكتبة الأدبية المختصّة: قم، ط (١)، ١٤٢٧هـ.

٣٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه: بيروت، ط (١)، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٣٦- تأثّر ابن مالك في كتبه بابن الحاجب، د. موسى بن ناصر الموسى، مجلّة العلوم العربية والإنسانية: جامعة القصيم، المجلّد العامّ (١٦)، المجلّد الإلكتروني (١)، العدد (٢)، ربيع الثاني ١٤٤٤هـ/ أكتوبر ٢٠٢٢م.

٣٧- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ت/ د. عبّاس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي: بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٨- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي، ت/ أ. د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، وكنوز إشبيليا: الرياض، ط (١)، ١٤١٨/١٩٩٧م.

٣٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الأندلسي، ت/ محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي: القاهرة، لا ط، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٤٠- التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية المصرية: القاهرة، ط (٢)، ١٣٢٥هـ.

٤١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ابن أبي بكر الدماميني، ت/ د. محمد بن عبد الرحمن المفدّى، ط (١)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤٢- التفاحة في النحو، أبو جعفر النحّاس، ت/ كوركيس عوّاد، مطبعة العاني: بغداد، لا ط، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

٤٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، ابن أمّ قاسم المرادي، ت/ أ.د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٤٤- جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي: أبو ظبي، لا ط، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٤٥- الجامع الصغير في النحو، ابن هشام الأنصاري، ت/ د. أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي: القاهرة، لا ط، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٤٦- الجمل في النحو، أبو القاسم الزجّاجي، ت/ د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ودار الأمل: إربد، ط (١)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٤٧- الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أمّ قاسم المرادي، ت/ د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٤٨- ابن الحاجب النحوي: آثاره ومذهبه، طارق عبد عون الجنابي، مطبعة أسعد: بغداد، لا ط، ١٩٧٣-١٩٧٤م.

٤٩- حاشية ابن حمدون بن الحاجّ على شرح المكودي على ألفيّة ابن مالك، دار الفكر: بيروت، لا ط، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٥٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، محمد الخضري، دار الفكر: بيروت، لا ط، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٥١- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، محمد بن علي الصبّان، ت/ طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية: القاهرة، لا ط، لا ت.

٥٢- حاشية ياسين العليمي الحمصي على التصريح، مطبوع ضمن كتاب (التصريح بمضمون التوضيح)، المطبعة الأزهرية المصرية: القاهرة، ط (٢)، ١٣٢٥هـ.

٥٣- الحماسة، أبو تمّام الطائي، ت/ د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٥٤- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، ت/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٥- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، ت/ د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف: القاهرة، ط (٣)، ١٩٨٦م.

٥٦- ديوان الفرزدق، دار صادر: بيروت، لا ط، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٥٧- ديوان كُثَيِّر عَزَّة، ت/ د. إحسان عبّاس، دار الثقافة: بيروت، لا ط، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٥٨- شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، ابن العماد الحنبلي، ت/ عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير: بيروت ودمشق، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٩- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمَّى (منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك)، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط (٢)، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.

٦٠- شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي، ت/ د. عبد الرحمن السَّيِّد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر: القاهرة، ط (١)، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٦١- شرح شذور الذهب، محمد بن عبد المنعم الجوجري، ت/ د. نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية: المدينة المنوّرة، ط (١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٦٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام الذهب، ابن هشام الأنصاري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير: القاهرة، لا ط، ٢٠٠٤م.

٦٣- شرح شواهد شرح الشافية، رضي الدين الإستراباذي، ت/ محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية: بيروت، لا ط، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٦٤- شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، تصحيح وتعليق/ محمد محمود

الشنقيطي، لجنة التراث العربي، لا ط، لات.

٦٥- شرح العصام على كافية ابن الحاجب، إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني، ت/ د. باسل عيون السود، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.

٦٦- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، ابن مالك الأندلسي، ت/ عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني: بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٦٧- شرح الكافية، رضي الدين الإستراباذيّ، ت/ د. حسن بن محمد الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، إدارة الثقافة والنشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ط (١)، ١٤١٤-١٤١٧هـ/١٩٩٣- ١٩٩٦م.

٦٨- شرح كافية ابن الحاجب، ابن جمعة الموصلي، ت/ د. علي الشوملي، دار الكندي للنشر والتوزيع، ودار الأمل: إربد، ط (١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٦٩- شرح كافية ابن الحاجب، يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض، ت/ سعد محمد عبد الرزّاق أبو نور، مكتبة الإيمان: المنصورة، ط (١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٧٠- شرح كافية ابن الحاجب المسمّى بـ (الفوائد الضيائية)، نور الدين الجامي، ت/ د. أسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٧١- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الأندلسي، ت/ د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي: جامعة أمّ القرى – مكّة المكرّمة، ودار المأمون للتراث: دمشق، ط (١)، ١٤٠٢هـ.

٧٢- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، ت/ د. المتولّي رمضان الدميري، لا ط، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٧٣- شرح المفصّل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية: القاهرة، لا ط، لا ت.

٧٤- شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، ت/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز: مكّة المكرّمة والرياض، ط (١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٧٥- شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، ت/ د. موسى بنّاي العليلي، مطبعة الآداب: النجف، لا ط، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٧٦- شعر ابن ميّادة، ت/ حنّا جميل حدّاد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٧٧- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي، دار مكتبة الحياة: بيروت، لا ط، لا ت.

٧٨- عفو العافية في شرح الكافية، أبو تراب عارف الشيرازي، ت/ محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.

٧٩- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تصحيح وتعليق/ محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة: بيروت، لا ط، لا ت.

٨٠- الكافية في النحو، ابن الحاجب، ت/ د. طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع: جدّة، ط (١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٨١- الكتاب، سيبويه، ت/ عبد السلام هارون، دار الجيل: بيروت، ط (١)، لا ت.

٨٢- كتاب الواضح، أبو بكر الزُّبَيدي الإشبيلي، ت/ أ.د. عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع: عمّان، ط (٢)، ٢٠١١م.

٨٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية:

بيروت، لا ط، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٨٤- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، دار صادر: بيروت، ط (٣)، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٨٥- اللمع في العربية، ابن جنّي، ت/ د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية: الكويت، لا ط، لات.

٨٦- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، أبو القاسم الآمدي، تصحيح وتعليق/ أ.د.ف. كرنكو، دار الجيل: بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٨٧- متن ألفيّة ابن مالك، ضبط وتعليق/ د. عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع: الكويت، ط (١)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٨٨- مجالس ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى، ت/ عبد السلام هارون، دار المعارف: القاهرة، ط (٢)، ١٩٦٠م.

٨٩- مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري، محمد بن جلال الحنفي التَّبَّاني، ت/ جابر بن عبد الله السريِّع، مؤسّسة الريّان: بيروت، ط (١)، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٩٠- مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، د. فخر صالح قدّارة، دار الأمل للنشر والتوزيع: إربد، ط (١)، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٩١- المسند، الإمام أحمد بن حنبل، شرح/ أحمد محمد شاكر، وحمزة أحمد الزين، دار الحديث: القاهرة، ط (١)، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٩٢- مصباح الراغب = شرح كافية ابن الحاجب، المعروف بـ (حاشية السَّيِّد)، السَّيِّد محمد بن عزّ الدين المفتي الكبير، ت/ عبد الله حمود الشمام، مكتبة التراث الإسلامي: صعدة، ط (١)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٩٣- مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها، د. عبد الله بن حمد الخثران، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: القاهرة، ط (١)، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٩٤- المصطلح النحوي: نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض بن حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات: جامعة الرياض، ط (١)، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٩٥- معاني القرآن، أبو زكريّا الفرّاء، ت/ محمد علي النجّار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب: بيروت، ط (٣)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٩٦- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجّاج، ت/ د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب: بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٩٧- معرب الكافية في النحو لابن الحاجب المعروف بـ (الفوائد الشافية)، حسين بن أحمد زيني زادة، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة، ط (١)، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.

٩٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت/ د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر: دمشق، ط (١)، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٩٩- المفصّل في علم العربية، أبو القاسم الزمخشري، ت/ د. فخر صالح قدّارة، دار عمّار: عمّان، ط (١)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٠٠- المفضّليات، المفضّل الضَّبِّي، ت/ أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف: القاهرة، ط (٦)، ١٩٧٩م.

١٠١- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة، بدر الدين العيني، ت/ أ.د. علي محمد فاخر وزميليه، دار السلام: القاهرة، ط (١)، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١٠٢- المقتضب، أبو العبّاس المبرّد، ت/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب:

بيروت، لا ط، لا ت.

١٠٣- المقرّب، ابن عصفور، ت/ أحمد عبد الستّار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط (١)، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١٠٤- منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، أحمد بن محمد الرصّاص، ت/ أ.د. أحمد بن عبد الله السالم، دار السلام: القاهرة، ط (١)، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.

١٠٥- الموشّح على كافية ابن الحاجب في النحو، محمد بن أبي بكر الخُبيصي، ت/ أ.د. شريف عبد الكريم النجّار، دار عمّار: عمّان، ط (١)، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

١٠٦- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، صلاح بن علي بن أبي القاسم، ت/ د. محمد جمعة حسن نبعة، مؤسّسة الإمام زيد بن علي الثقافية: صنعاء، ط (١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٠٧- نفح الطيب من غضن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المَقَّري التلمساني، ت/ د. إحسان عبّاس، دار صادر: بيروت، لا ط، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

١٠٨- النكت على الألفيّة والكافية والشافية والشذور والنزهة، جلال الدين السيوطي، ت/ د. فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٠٩- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، ت/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق: بيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١١٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت/ أ. عبد السلام هارون، وأ.د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب: القاهرة، لا ط، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١١١- الوافي بالوَفَيَات، صلاح الدين الصفدي، ت/ أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط (١)، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١١٢- الوافية في شرح الكافية، ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الإستراباذي، ت/ عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة: سلطنة عمان، لا ط، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

ثالثاً: الدوريّات:

١١٣- مجلّة العلوم العربية والإنسانية: جامعة القصيم، المجلّد العامّ (١٦)، المجلّد الإلكتروني (١)، العدد (٢)، ربيع الثاني ١٤٤٤هـ/ أكتوبر ٢٠٢٢م.